الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences commerciale

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

العنـوان

دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

إعـداد الطـــــالب:
تومي ذهبية

لجنة المناقشة:

أ. قرين علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مقررا ومشرفا
د. بلواضح الهاشمي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا .

كما نسدي الشكر

لمستحقيه لمن أفادونا ولو بكلمة طيبة خاصة أستاذنا المحترم الأستاذ قرين علي

الذي لم يبخل علينا من توجيهات ومعلومات

قيمة كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا

في انجاز هذا البحث وكل من تعاون معنا

من أساتذة العلوم التجارية .

فهرس المحتويات

تشكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات تقنية التوريق	
تمهيد	7
المبحث الاول: الإطار النظري للتوريق.	8
المطلب الأول: مفهوم تقنية التوريق وأركانها.	8
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتوريق.	12
المطلب الثالث: دوافع عمليات التوريق	17
المبحث الثاني: ميكانيزمات عمليات التوريق.	21
المطلب الأول: أصناف التوريق.	21
المطلب الثاني: الاطراف الفعالة في عملية التوريق:	22
المطلب الثالث: مخطط عملية التوريق	28
المطلب الرابع: الاساليب القانونية لنقل ملكية الاصول للمصدر	32
المبحث الثالث: منتجات عمليات التوريق:	37
المطلب الاول: الاوراق المالية المضمونة بالرهونات العقارية:	39
المطلب الثاني : الاوراق المالية غير العقارية.	41
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: ربحية البنوك التجارية	
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	48
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ونشأتها	48

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية	51
المطلب الثالث: أسس ومبادئ توظيف موارد البنك التجاري	52
المبحث الثاني: الاطار النظري للربحية	56
المطلب الأول: مفهوم الربحية واهميتها	56
المطلب الثاني: أنواع الربحية ونظريتها	61
المطلب الثالث: مساهمة الموجودات الثابتة والمطلوبات في الربحية	65
المبحث الثالث: معايير وطرق قياس الربحية	71
المطلب الأول: معايير الربحية	71
المطلب الثاني: نسب الربحية	82
المطلب الثالث: دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية	86
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية	
تمهيد	90
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول بنك BADR:	91
المطلب الاول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	91
المطلب الثاني: مهام واهداف البنك:	96
المطلب الثالث: تقديم وكالة المسيلة	98
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	106
المطلب الأول: تحضير الاستبيان	106
المطلب الثاني: هيكل الاستمارة	106
المطلب الثالث: قياس ثبات الاستبيان	107
المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج	109
المطلب الأول:البيانات الشخصية لأفراد العينة	109
المطلب الثاني: تحليل نتائج وفرضيات الدراسة	110
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	117

خلاصة الفصل	119
الخاتمة	121
قائمة المراجع	126
الملاحق	

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول(1-1): العمليات الاولى للتوريق في الولايات المتحدة الامريكية حسب الوكالات الفيدرالية الثلاثة خلال الفترة 1970-1990.	15
الجدول رقم (01/03): الوكالات التابعة لولاية المسيلة	99
الجدول رقم (2/3) يوضح مقياس ليبكارت الخماسي	107
جدول رقم(3/3): معامل ثبات "الفاكرونباخ"	108
جدول رقم(4/3): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	109
الجدول رقم(5/3): توزيع العينة الدراسة حسب متغير المستوي التعليمي	109
الجدول رقم(6/3) : يمثل معامل الارتباط بيرسون بين الفرضيات	110
الجدول رقم(7/3): يمثل تحليل في الفقرات المحور الأول	111
الجدول رقم (8/3): تحليل في الفقرات المحور الثاني	111
الجدول رقم (9/3): تحليل الفقرات المحور الثالث	113

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل (1/1): أدوار مختلف المشاركين في عملية التوريق	29
الشكل (2/1) نموذج دوبون: تحليل الربحية وفقا لنظام دوبون	76
الشكل رقم (1/3) الهيكل التنظيمي لوكالة بدر المسيلة	105

مقدمـــــــــة عامة:

تعد الخدمات المصرفية من أهم الانشطة الاقتصادية في أي دولة، وقد عرف العمل المصرفي تطورات سريعة ومتلاحقة على المستوى العالمي نتيجة الابتكارات التكنولوجية الحديثة ومحاولة توظيفها في تقديم الخدمات التجارية، من خلال تحول النشاط البنكي من مجرد القيام بعمليات الاقراض والايداع داخل الدولة المعنية الى دخول البنوك في مجال الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشاريع الصناعية في الخارج وانتشار فروع عديدة للبنوك في معظم دول العالم.

ونظرا للتحول والتنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية وفي نشاط البنوك بصفة عامة كاستجابة للتطورات الاقتصادية، وتأثرا بالتغيرات الدولية المتمثلة في (التقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعيق الانشطة المصرفية) ولقد ادت هذه التطورات المتسارعة واشتدت حدة المنافسة المصرفية الدولية، الى أن أصبح العمل المصرفي صناعة كاملة لها حساباتها الخاصة ومعايير لأدائها ومقاييس مستقرة لتقييم الربحية وللنمو فيها، كما تداخلت الكثير من العلوم الرياضية والاحصائية بتطبيقاتها الحديثة في شتى مجالات العمل المصرفي.

ان التقدم السريع في التكنولوجيا وما يترتب عليه من تطورا أدى الى تحفيز الابداع المالي من خلال تقديم وسائل وأدوات مالية جديدة. هذه الخدمات المصرفية لم تعد تقتصر فقط على العمليات التقليدية وما يرتبط بها من الانشطة المصرفية(مثل النشاطات الاستشارية، أعمال الوكالة، ادارة الاستثمار وخدمات القروض)، وإنما تنوعت وتعددت في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو في الكثير من الدول النامية لتشمل صناعة التأمين، وتحويل أصول مالية غير سائلة الى ادوات مالية تتداول في السوق المالي وهو ما يعرف بالتوريق الذي يعتبر من أبرز الظواهر المالية في السنوات الاخيرة.

وقد انتشرت ظاهرة التوريق منذ الثمانينات في أمريكا وأروبا حتى أطلق عليها وصف (جنون الثمانينات) لشدة تكالب البنوك عليها، من أجل تمكين المصارف من التخلص من القروض الاسكانية غير السائلة، ثم سرعان ما طالت بطاقات الائتمان وقروض السيارات، وفي السنوات الاخيرة ومع نهاية الثمانينات عرفت هذه العملية تنوعا في أصولها المورقة، وتطورا في تقنياتها المستعملة، وهذا بعدما ازداد استخدام هذه الاداة المالية الحديثة في الاسواق العالمية، وذلك نتيجة للتحولات والمستجدات والتغيرات العالمية التي شهدتها الساحة الدولية في السنوات الاخيرة.

1-الاشكالية:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة الاشكالية الاساسية:

ما هو دور التوريق في زيارة ربحية البنوك التجارية؟

وينطوي التساؤل الجوهري على التساؤلات الجوهرية التالية:

1-ما مفهوم التوريق واساليبه؟

2-كيف يقلل البنك من حاجته للجوء الى الاموال الخاصة؟

3-كيف يزيد التوريق من ربحية البنوك التجارية؟

2-الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المطروحة سنقوم باختيار صحة الفرضيات التالية:

يلعب التوريق دورا مهما في زيادة ربحية البنوك التجارية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1-يساهم التوريق في زيادة القدرة التمويلية للبنوك التجارية بمنحها موارد سائلة اضافية.

2-يساهم التوريق في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة(رأس المال).

3-توجد علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية.

3-أهداف الدراسة:

تنطلق البحوث والدراسات الاقتصادية كغيرها من الدراسات في المجالات الأخرى منة منهجية معينة تنظم وتضبط حدود الدراسة، وذلك من أجل الوصول الى الهدف الذي تصبوا اليه، ومن هنا حاولنا في هذه الدراسة تسيطر مجموعة من الاهداف وتهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على واقع التوريق في المصاريف الجزائرية على مدى اعتماد المصارف الجزائرية على تقنية التوريق المتبعة.
- التأكيد على أهمية التوريق في أداء العمل المصرفي وفي معالجة مشكلة الربحية وتسير مخاطر القروض، محاولة تجميع أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة وذلك من أجل فهم أكثر لهما من طرف القارئ والتي تهدف الى عرضها وترتيبها ترتيبا زمنيا.

4-أسباب اختيار الموضوع:

إن اسباب اختيارنا لهذا الموضوع متعددة من بينها:

- الاهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في الوقت الحالي خاصة مع تزايد مشاكل التسيير المالي في البنوك.
- الحداثة التي يتصف بها هذا الموضوع.

- محاولة الاسهام في سد جزء من الفراغ الموجود في المكتبة العربية حول ذات الموضوع.

5-منهج المستخدم:

للإجابة على الاشكالية المطروحة سنحاول اتباع نوعين من المناهج هما:

1-**المنهج الوصفي التحليلي:** يهتم هذا المنهج بتجميع البيانات والمعلومات عن التوريق وتنظيمها بشكل تسلسلي، والتعريف بكافة المفاهيم وتبيان كافة المزايا وتلخيص دور التوريق في معالجة المشاكل السيولة، وتغطية مخاطر القروض، وذلك لطبيعة المنهج الذي يقوم على العرض والتحليل من جهة وعلاقته بالموضوعة من جهة ثانية.

2-**منهج دراسة الحالة:** كما تم الاعتماد عليه كمنهج يساعد في دراسة الحالة، وتم استخدام نظام spss لتفريغ وتحليل البيانات.

6-هيكل الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الخطة التالية التي تضمنت مقدمة عامة، ثلاث فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة، وذلك للإجابة على الاشكالية ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

1-سنتطرق في الفصل الاول الى أساسيات نشاط التوريق، حيث ابتدأنا المبحث الاول بمفاهيم عامة حول التوريق، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى ميكانيزمات تقنية التوريق، كما سنتطرق في المبحث الثالث الى مختلف منتجات عملية التوريق.

2-أما في الفصل الثاني سنتطرق الى ربحية البنوك التجارية، حيث ابتدأنا المبحث الأول بمفاهيم عامة حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى

الاطار النظري للربحية، كما سنتطرق في المبحث الثالث الى معايير وطرق قياس الربحية.

3-أما في الفصل الثالث سنتطرق فيه الى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وجاء في هذا الفصل ثلاث مباحثّ، المبحث الاول فيه تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المحث الثاني في منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث يتناول عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول
أساسيات تقنيات التوريق

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل لموضوع له أهمية بالنسبة للعديد من المؤسسات المالية العالمية، ولاسيما في النشاط البنكي، حيث لم تعد الخدمات المصرفية تقتصر فقط على العمليات التقليدية وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية (مثل النشاطات الاستثمارية، أعمال الوكالة، ادارة الاستثمار وخدمات القروض)، وإنما تنوعت وتعددت في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو في الكثير من الدول النامية لتشمل صناعة التأمين، وتحويل الأصول مالية غير سائلة الى أدوات مالية تتداول في السوق المالي وهو ما يعرف بالتوريق الذي يعتبر من أبرز الظواهر المالية في السنوات الأخيرة.

حيث يتضمن هذا الفصل: الأساسيات التي تقوم عليها فكرة التوريق، فالمبحث الأول يعرض تاريخ تقنية التوريق، وما ينطوي عليه هذا النشاط من مفاهيم، كذلك الدوافع التي أدت الى استحداث هذه التقنية، أما المبحث الثاني فيركز على ميكانيزمات هذه التقنية من حيث تبيان نقل ملكية الأصول المورقة للمصدر، والمبحث الثالث يتناول مختلف منتجات تقنية التوريق والأصول الضامنة لها.

المبحث الاول: الإطار النظري للتوريق.

يعتبر التوريق تقنية تستخدمها المؤسسات المالية المقدمة، حيث توفر لها السيولة الكافية للدخول في عمليات تمويل جديدة أو لتوسيع في نشاطها، كما أنه يساعد المؤسسة المالية على تحسين قوائمها المالية، وايجاد سوق يخدم القطاعات التي تحتاج الى تمويل طويل الأجل، مثل الرهن العقاري وغيره من أنواع التمويل القائم على الاصول، حيث يصبح منح التمويل من المؤسسة المالية بمثابة جسر للوصول الى تقنية التوريق، سنحاول تحليل لماذا كان لهذه التقنية المالية أهمية كبيرة، وكيف استطاعت أن تتطور وتنتقل من الولايات المتحدة الامريكية الى أوربا وحتى الى بقية دول العالم، بالإضافة الى ذكر المنافع الاقتصادية لهذه التقنية وتبيان أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم تقنية التوريق وأركانها.

أولا: مفهوم تقنية التوريق.

ظهرت تعاريف كثيرة لتقنية التوريق، يدور مفهومها ما بين التركيز على مزايا التوريق، أو مخاطرة الائتمانية، أو الاهتمام بأطراف الاتفاق أو المستثمرين، أو بالضمانات التي تستند اليها عمليات التوريق، سنركز اهتمامنا على اهم التعريف منها:

- التوريق (securitization) أو التسنيد (كما يطلق على هذه التقنية أحيانا)اصطلاح يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والاصول الأخرى غير السائلة الى أوراق مالية، قابلة للتداول في اسواق رأس المال، وهي أوراق تستند الى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند الى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين.[1]

[1]– مدحت صادق: أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة،2001، ص 237.

- لظاهرة التسنيد (securitization) معنيان:

الأول: "المعنى الضيق: تعتبر تقنية التسنيد عن عملية تحويل الأصول المصرفية التقليدية، ولا سيما قروض الرهونات الى أوراق مالية بشكل سندات مالية قابلة للتداول في الاسواق المالية.

الثاني: المعنى الواسع: تشير هذه التقنية الى تلك العملية التي تتضمن تحويل الأصول كافة الى سندات لذا تعني تقنية التسنيد التحويل الى سندات.

وفي كلا المعنيين، تمثل هذه التقنية أبرز المستحدثات التي تتضمنها أدوات السوق المالية لغرض توفير السيولة والتمويل، وذلك يتم من خلال ابتكار أصول مالية جديدة قابلة للتداول مستندة الى أصول أخر"[1]

- يعتبر نشاط التوريق أحد الانشطة المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريقها لأحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية (غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول)، الى منشأة متخصصة ذات غرض خاص (تسمى في هذه الحالة شركة التوريق) بهدف اصدار أوراق مالية جديدة، في مقابل أن تكون هذه الحقوق المالية قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية.[2]

لذلك يتمثل مفهوم التوريق (التسنيد) في تحويل القروض الى اوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي الى المقرضين آخرين، ومنه تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة أو معبرية اي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض

[1]– عماد محمد علي عبد اللطيف العاني: اندماج الاسواق المالية، أسبابه وانعكاسه على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص ص 217– 218.
[2]– محمد صالح الحناوي: جلال ابراهيم العبد: بورصة الاوراق المالية، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية،2002، ص315.

المصرفي الى صيغة الأوراق المالية، فبالاعتماد على الديون المصرفية القائمة، يمكن خلق أصول مالية جديدة، وتوفير تدفقات نقدية.

والخلاصة ان التوريق هو عبارة عن آداة مالية جديدة لتمويل الديون الى أوراق مالية، من خلال قيام مؤسسة بحشد مجموعة من الديون والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد، وموزعة على شكل أوراق مالية متساوية القيمة، قابلة للتداول تقليلا للمخاطر، حتى تضمن التدفق المستمر للسيولة، في البنك. فالتوريق يحتاج المقترض(شخص طبيعي او اعتباري. وديون مضمونة والجهة التي تقوم بعملية التوريق). ومنه نستنتج أن التوريق هو عبارة عن تحويل قروض الى اوراق مالية قابلة للتداول.

وعليه نستنتج أن لعملية التوريق اركان أساسية.

ثانيا: الاركان الأساسية للتوريق:

تتمثل الاركان الاساسية للتوريق في:

1- وجود علاقة مديونية قائمة بين بنك مقرض ومدين مقترض.

2- رغبة البنك (المقرض) في التخلص من القروض الموجودة تحت يده وتحويلها الى جهة أخرى.

3- قيام جهة المحال اليها القرض بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية.

4- استناد الاوراق المالية الجديدة الى ضمانات عينية أو مالية ذات التدفقات نقدية متوقعة.

5- أن يوجد مستثمر لديه الرغبة في شراء السندات التي تصدرها المؤسسة المتخصصة، ويقوم بتحصيل العائد الذي تدره هذه السندات في المواعيد استحقاق هذه العوائد.[1]

ونستخلص مما سبق ذكره النقاط الآتية:[2]

1-غالبا ما تسمى هذه التقنية (أو العملية) بالتوريق أو التسنيد، كما يسمى في بعض الاحيان بالاوراق المالية المختلفة، وباللغة الانجليزية يدعى securitization كما يدعى باللغة الفرنسية titrisation.

2- التوريق أداة مالية مستحدثة.

3- من خلال تقنية التوريق، تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة (أي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض المصرفي الى صيغة الاوراق المالية).

4- مصطلح التوريق أبسط صورة يعني الحصول على الاموال بالاستناد الى القروض المصرفية القائمة(أي أن القروض فيها تحول الى أوراق مالية قابلة للتداول بضمان الاصول).

5- التوريق هو تحويل الموجودات المالية من المقترض الاصلي الى الآخرين.

6- تتم عملية عن طريق الشركات المالية أو الشركات ذات الاغراض الخاصة أو المصارف المتمرسة في هذا المجال.

7- فكرة التوريق تتمثل في توسيع سوق رأس المال وزيادة كفاءته.

8- التوريق يوفر السيولة النقدية للبنك ويقلل من المخاطر الائتمانية .

---

[1]- مدحت صادق: مرجع سابق، ص239-245.

[2]- أحمد بوراس: أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، 2003، ص176.

يتضح مما تقدم بأن التوريق عبارة عن هندسة مالية*، يتم من خلالها تحويل الموجودات المالية من المقرض الأصلي الى الاخرين، عن طريق الشركات المالية، أو الشركات ذات الاغراض الخاصة أو المصارف المتمدرسة في هذا المجال، وهذا توفير للسيولة وتقليلا للمخاطر الائتمانية، وقد حصلت أول تقنية لتوريق في الولايات المتحدة الامريكية في مطلع السبعينات حيث تم توريق عدد من القروض السكنية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتوريق.

ان نشأة وتطور تقنية التوريق في الولايات المتحدة الامريكية مرتبط ارتباطا وثيقا بوضعية النظام البنكي.

- **ظهور نشاط التوريق في بداية السنوات 1970.**

من خلال مضمون أزمة سوق الرهونات العقارية، وفي اطار المحيط القانوني الحر، تمكن التوريق من التطور، وخلافا لما يمكن ان يعتقد، لم تحقق هذه التقنية المالية النجاح مباشر، اذ بعد مشوار طويل من الرهونات التي كانت في نفس الوقت الاقتصادية، محاسبية وضريبية، تمكن التوريق من احتلال أهمية حقيقية في النظام المالي الامريكي.

ظهر التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة، حيث كان السكن فيها يشكل لأولوية بالنسبة للحكومة، لقد وضعت السلطات نظام حكومي واسع مكون من ثلاث وكالات فيدرالية يتمثل دورها في تطوير السوق الثانوي لقروض الرهونات العقارية، وذلك بحماية المستثمرين من خطر الاعسار.

* – الهندسة المالية: هي تصميم وتطوير وتطبيق العمليات مالية مستدحثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال.

أ- مؤسسة الرهن الوطنية الفيدرالية: (Fannie Mae)[1]

أنشئت " فاني مي" في عام 1938، وهي شركة رؤوس الاموال (يتوزع رأس مالها بين الجمهور)، لكن تحت سلطة حكومية، أهم عمل لها هو تنظيم وتنسيق سوق الرهن العقاري، تحتفظ (فاني مي) بعشر$\frac{1}{10}$ الرهونات العقارية تقريبا، وتحتوي سجلاتها(دفاترها) في كل لحظة على ما يقرب 100 مليار دولار من الرهونات العقارية، فهي تتعاقد مع كيانات مختلفة (البنوك المملوكة لعملائها وبنوك الرهن العقاري)، على شراء قروض للسكنات الشخصية أو لمجمعات سكنية، حيث أن هذا التعاقد قد يكون الزامي أو اختياري، ففي العقد الالزامي تلتزم المؤسسة بشراء قدر معين من قروض الاسكان من جهة المنشئة بسعر وتوقيت محددين، كما تلتزم الجهة المنشئة لتلك القروض بيعها للمؤسسة، كل ذلك مقابل رسوم التزام تدفعها الجهة المنشئة للمؤسسة، أما النظام الاختياري، فلا يخرج عن كونه صورة من عقود الاختياري، ففي ظل هذا النظام يكون من حق الجهة المنشئة للقروض الامتناع عن بيع القروض للمؤسسة، في مقابل رسوم تدفعها لها مقدما كثمن لهذا الاختيار وهي رسوم غير قابلة للرد وليست لها علاقة بقيمة القروض، وللقيام بذلك يجب ان تتوفر للمؤسسة امكانيتين: إما أن تتحصل على قروضها مقابل السيولة، وإما تبادلها مقابل سندات للرهونات العقارية، فالحالة الاخيرة هذه تمثل تقنية توريق حقيقة، لأنه يمكن لمنشئ القروض والذي يتحصل على سندات الرهونات العقارية أن يعيد التنازل عنها في السوق الثانوي.

[1]-MichieleCeresoli. Michel Guillaud:TITRISATION- gestion financiere de la banque. Eska.Toulouse. deecembre 1992. P58.

ب- مؤسسة الرهن الوطنية الحكومية: Ginnie Mae[1]:

انحدرت " جيني مي" من تفرق " فاني مي" في عام 1968 م، وخلافا لهذه الاخيرة، فهي ملك للدولة، تضمن "جني مي" أساسا قروض العائلات ذات الدخل الضعيف، فعند عجز مالك العقار عن تسديد فوائد قرضه، تتدخل الحكومة بدفع الفارق الى المقرض، ويستفيد كل مقترض تتوفر فيه معايير وشروط ادارة الاسكان الفيدرالي، وإدارة خدمة قدماء المحاربين (وهو حالة 15% من الأمريكيين الذين يشترون سكن)، من ضمان "جيني مي"، أما الموارد المالية الازمة لقيام المؤسسة بهذه المهام، فمصدرها وزارة الخزانة، وأيضا من خلال الاقتراض بإصدار سندات.

ج- الشركة الفيدرالية لقروض الاسكان العقاري:[2]Freddie Moe:

هي وكالة فيدرالية تمتلكها البنوك المملوكة لمودعيها، تم إنشاء(فريدي مك) في عام 1970م، من طرف الحكومة الامريكية، يشابه عملها الى حد كبير (فاني مي) فهي تعيد شراء القروض الرهونات العقارية المتأتية من البنوك لمودعيها، تعيد هذه الشركة تمويل نفسها إما بإصدارات لسندات تقليدية غير المضمونة من طرف الحكومة، وإما بإصدار سندات الرهونات العقارية المسماة " شهادات المساهمة".

- نلاحظ أن اول بداية لظهور تقنية التوريق كان في الولايات المتحدة الامريكية بسبب أزمة الرهن العقاري سنة 1929م، وقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية، ايجاد حلول لهذه الازمة فسمحت للبنوك المملوكة لمودعيها بالتنوع خارج قطاع تمويل السكنات، باقتحام ميدان تمويل الاستهلاك وخاصة تمويل المشاريع العقارية، حيث أن

---

[1]- منير ابراهيم هندي: الفكر الحديث في ادارة المخاطر، الهندسة المالية بإستعمال التوريق – الجزء الاول: التوريق، كلية التجارة: جامعة طنطا بالإسكندرية، توزيع ونشر بالإسكندرية مكتبة جامعة جدار للدراسات العليا، ص 417

[2]- عبد الغفار حنفي: بورصة الاوراق المالية: أسهم- سندات- وثائق الاستثمار ، الخيارات، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 415.

السكن فيها كان في صدارة بالنسبة للحكومة ، لذا وضعت نظام ضمان حكومي واسع ويحتوي على ثلاث وكالات فيدرالية: وهي مؤسسة الرهن الوطنية الفيدرالية كان عملها هو تنظيم وتنسيق سوق الرهن العقاري، واندرجت تحتها ثاني مؤسسة الرهن الوطنية الحكومية وهي ملك للدولة وتختلف عن "فاني مي" بأن الحكومة التي تدفع الفرق الى مقرض عن العجز عن السداد فوائده، أما "فاني مي" فهي تحصل على قروضها مقابل سيولة أو تبادلها مقابل سندات للرهونات العقارية، ثم تندرج تحت 'فاني مي" أيضا شركة "فريدي مك"، وتكون ملك البنوك ويشبه عملها الى حد كبير "فاني مي" وتختلف عنها بأنها تعيد تمويلها نفسها بإصدار سندات تقليدية غير مضمونة من حكومة، وفي يتمثل دورها في تطوير السوق الثانوي لقروض الرهونات العقارية، وذلك بحماية المستثمرين من خطر الاعسار.

إن أول التوريق كانت في عام 1970م، من طرف "جيني مي " و بعدها مباشرة " فريدي مك" في عام 1971م وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(1-1): العمليات الاولى للتوريق في الولايات المتحدة الامريكية حسب الوكالات الفيدرالية الثلاثة خلال الفترة 1970-1990.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	فريدي مك	فاني مي	جيني مي
1970	0.45	–	–
1971	2.70	–	0.06
1972	2.66	–	049
1973	2.95	–	0.32
1974	4.55	–	–
1975	7.45	–	0.95

1.36	–	13.76	1976
4.66	–	17.43	1977
6.41	–	15.35	1978
4.55	–	24.94	1979
2.53	–	20.65	1980
3.53	0.72	14.26	1981
24.17	13.97	16.01	1982
16.69	13.34	50.50	1983
18.68	13.55	27.86	1984
37.95	23.63	45.88	1985
100.20	60.57	101.43	1986
75.02	63.23	94.93	1987
39.78	54.88	55.25	1988
73.52	69.76	57.19	1989
73.81	96.69	64.65	1990

Source :Afrachot. Chgourieroux: Titrisation et rembourseementsanticipes.Economica paris. F. 1995.p 16.

نلاحظ أن الوكالة "جيني مي" كانت تحتوي سنة 1970 على 0.45 مليار دولار واستمرت هذه العملية في زيادة الى غاية سنة 1983 ب 50.5 مليار دولار وبعدها بدأت هذه العملية في تذبذب فتارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض ويعود هذا السبب أنها ملك للدولة وتتضمن أساسا قروض العائلات، أما وكالة "فاني مي" فلم تظهر عمليات الا مع بداية سنة 1981 ب 0.72 مليار دولار واستمرت في الارتفاع حتى سنة 1990 ب 96.69 مليار دولار ويعود هذا ان رؤوس الاموال كانت توزع بين الجمهور، لكن تحت سلطة حكومية أما وكالة "فريدي مك" فظهرت سنة 1971 ب 0.06 مليار دولار ولم تكن لها عمليات سنة 1974 وبعدها ظهرت عملياتها من سنة 1975 –1990 بمعدلات متذبذبة فتارة ترتفع وتارة تنخفض، ويعود هذا التذبذب أنها تعيد تمويل نفسها.

المطلب الثالث: دوافع عمليات التوريق:[1]

تلجأ البنوك في الاسواق الكفؤة والنشطة لتوريق بعض موجوداتها، لأسباب تتعلق بالحصول على تمويل أقل كلفة، أو لتحسين نسب كفاية رأس المال، أو لتقليص القروض المستحقة ذات النوعية المتدنية، أو لهذه الاسباب مجتمعة معا.

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلا مناسبا للبنك، حيث يسمح بتدوير جزء من الاصول السائلة الناجمة عن التوريق أصوله غير السائلة، الضامنة لديونه لدى الغير، دون ان يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية.

الى جانب هذا، او بالتوازي معه، ثمة مجموعة من المنافع الاقتصادية، يوفرها التوريق بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية سندي أهمها في النقاط التالية:

1- المنافع الاقتصادية للتوريق:[2]

توجد هناك مجموعة من المنافع الاقتصادية يوفرها التوريق بالنسبة للبنوك أهمها:

1- رفع كفاءة الدورة المالية والانتاجية ومعدل دوراتها، عن طريق تحويل الاصول غير السائلة الى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة اخرى مما يساعد على توسيع حجم الاعمال للمؤسسات بدون الحاجة الى زيادة حقوق الملكية.

2- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهونات العقارية، وبشروط واسعار أفضل وفترات سداد اطول.

---

[1]- عمار بوطكوك: دور التوريق في نشاط البنك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، 2007-2008، ص15.

[2]- سعيد عبد الخاق: توريق الحقوق المالية، كتاب منشوري خلاصته في موقع البوابة القانونية: www.tashrent.com.

3- انحسار احتمالات تعرض المستثمرين الاخطار المالية، وانعاش سوق القروض الراكدة.

4- تنشيط السوق الاولية في بعض القطاعات الاقتصادية، مثل العقارات والسيارات.

5- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.

6- توفير العملات الاجنبية في حالة التوريق عبر الحدود، فيما لو امكن التعامل مع إحدى المؤسسات المهتمة بتحويلات العاملين في الخارج، او بطاقات لائتمان وغيرها.

7- التوريق أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الاجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الاقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

كما اظهرت عملية التوريق جدواها لدى الدول النامية في تحقيق عدة امور.

2- أهمية التوريق بالنسبة للدول النامية:[1]

تعاني المؤسسات المالية في الدول النامية من عدم قدرتها على الاقراض طويل الاجل من الاسواق المالية العالمية، نظرا للتصنيف السيادي المتدني للدولة التي تنتمي اليها، وبالتالي لتصنيفها، وقد عمدت بعض المؤسسات المالية الى توريق بعض موجوداتها كوسيلة لتحسين تصنيفها الائتماني، وفصله عن التصنيف السيادي للدولة، وقد أتاح هذا النوع من العمليات تأمين قروض سكنية لذوي الدخل المحدود في غياب قدرة الدولة على التمويل، واحجام المؤسسات المالية في ظل مخاطر مرتفعة لهذا النوع من القروض.

وبالرغم من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل الا انها تعاني من امتناع المصارف التجارية عن اقراضها جراء المخاطر

[1]- سعيد عبد الخالق: مرجع نفسه.

الكبيرة المحيطة بها، نتيجة لذلك ومن أجل دفع هذه المصارف نحو تمويل المؤسسات الصغيرة وتخفيض كلفة الاقتراض ، قامت بعض الدول بإنشاء مؤسسة تعني بضمان القروض الصغيرة، ما ساهم في اطلاق عمليات توريق واسعة النطاق وفي قيام المصاريف التجارية بتمويل المؤسسات الصغيرة بعد تدني مخاطر الاقراض المحيطة بها.

أما بعض الدول النامية، وفي ظل ارتفاع مديونيتها العامة وافتقارها لمصادر تمويل من الاسواق العالمية فقد عمدت الى توريق إيراداتها الخارجية حيث تم ايداع التدفقات النقدية في حسابات تراست في الخارج، مما ادى الى ازالة مخاطر التخلف عن الايفاء بالدين وتحسين التصنيف الائتماني المرتبطة بهذه العمليات. بالرغم من المنافع العديدة التي يحققها نشاط التوريق، الا أنه لا يخلو من بعض المخاطر.

فقد تؤدي عملية التوريق الى تقليص أهمية البنك في عملية الوساطة المالية مما ينتج عنه تقليص نسبة الاصول والخصوم المالية التي تمتلكها البنوك، وهذا يؤدي الى احجام عن تنفيذ السياسة النقدية في البلدان التي تعمل بها البنوك المركزية من خلال متطلبات متغيرة للحد الأدنى الاحتياطي، كما ان تقلص أهمية البنوك قد يضعف العلاقة بين المقرضين والمقترضين، خاصة في البلدان التي تكون فيها البنوك متسيدة على الاقتصاد.

وبالرغم من أنه قد يكون للتوريق ميزة تسهيل الاقراض رغم قيود قاعدة رأس المال للنظام المصرفي، فإن التقنية قد تؤدي الى الانخفاض في جملة رأس المال الموظف في النظام المصرفي وبالتالي زيادة الهشاشة المالية للنظام المالي بأكمله على المستويين الوطني والعالمي.

من خلال ما تم عرضه تبين لنا ان موضوع توريق القروض المصرفية قد اصبح أمر لا يمكن لأي مؤسسة الاستغناء عنه، نظرا للدور المميز والفعال الذي يلعبه في

تحريك السوق المالية وحتى تتضح الرؤية أكثر عن هذا النوع من العمليات سنتطرق لمختلف الخطوات التي تسمح بتحقيق التوريق بدءا بأهم الفاعلين في العملية، ومرورا بالأساليب القانونية للتوريق، واخيرا اصدار السندات والضمانات الخاصة بها، وهو ما سنحاول ابرازه في المبحث الموالي الذي سنخصصه للميكانيزمات عمليات التوريق.

المبحث الثاني: ميكانيزمات عمليات التوريق.

ترتكز عملية التوريق في الاساس على وجود متنازل يرغب في التنازل عن جزء من اصوله نظيرا حوافز مختلفة، لإعادة تمويل ، لتسيير المخاطر أي انشغال لتغيير بنية الميزانية، وبمشاركة أطراف مختلفة في انجاح هذه العملية تتفق المؤسسة المتنازلة مع الشركة المصدرة للأوراق المالية على القيام بعملية التوريق وذلك من خلال اصدار الحصص التي يتم طرحها في السوق لأجل الاكتتاب فيها، في حين وبحسب الاهداف والنتائج المتوقعة من طرف البنك المتنازل (المنشئ)يمكن التمييز بين التوريق الدفاعي والتوريق الهجومي.

في هذا المبحث سنتناول مختلف العناصر المتدخلة في عملية التوريق ، مع تبيان أدوار مختلف المشاركين في العملية، وكذا التعرف على الطبيعة القانونية للتوريق(أو اسباب التوريق)، مع الاشارة الى مراحل هيكلة واصدار السندان ، وانتهاء بالضمانات الخاصة بها.

المطلب الأول: أصناف التوريق.

- التوريق الدفاعي: وهو نوع من التوريق، يستعمل من طرف المؤسسة المقرضة عندما تكون في خطر[1]، هذا النوع من التوريق عادة ما يتطلب استعمال أسلوب اعادة تمويل أكثر تكليفا من بقية الاساليب التقليدية الاخرى بهدف تجاوز التطور غير الملائم لمحيط البنك، يمكن الاشارة الى ثلاثة عوامل متسببة في استعماله:
- - انخفاض التقييم في الاسواق راس المال.
- - اعادة الهيكلة لمحفظة الاصول.

[1]– الخطر: نجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وهي: مخاطر اعادة الاستثمار مخاطر الافلاس، مخاطر توقف عن السداد، مخاطر القوة الشرائية.

- تحسين نسب الملاءة.

• التوريق الهجومي: يهدف الى تحسين وتغطية جانب الخطر للمؤسسة المتنازلة ورفع مردودية أموالها المملوكة، الوصول الى هذا الهدف هو من الاهتمامات الاولى في منطق الانجلوسكسوني (Anglo-saxonne)، وهذا ليس هو الحال في فرنسا.

هناك تمييز آخر للتوريق يمكن العمل به بدلالة تحويل المخاطر ويتمثل في التوريق داخل الميزانية، والتوريق خارج الميزانية.

• التوريق داخل الميزانية: يتمثل بالنسبة للبنك في اسناد قروض بقيت ضمن اصوله، الى اصدارات لأوراق مالية (في جانب الخصوم).

مخاطر التعاقد ومخاطر السوق تبقى على عاتق المؤسسة المنشئة للقرض يعني البنك المنشئ، لكن يشترط فيه نوع في الاسناد (الضمان) المحتفظ به أن يبقى في أعلى مستوى يمكنه من تغطية مخاطر معدلات الفائدة.

• التوريق خارج الميزانية: يترجم بتحويل الاصول المورقة الى جهاز أنشئ خصيصا لهذا الغرض، ضامنا لأخطار التعاقد ومستفيدا من تدفقات الدفع الناشئة من الأصول المورقة، هذا النوع من التوريق سيؤخذ بعين الاعتبار غالبا ما يكون في الدول الانجلو سكسونية (مع الاشارة الى ان هذا النوع من التوريق هو الذي سيؤخذ بعين الاعتبار في بحثنا).

المطلب الثاني: الاطراف الفعالة في عملية التوريق:

قد يحتاج البنك الى مصدر نقدي لتلبية احتياجاته المالية، ويعتبر التوريق من أسهل الوسائل للحصول على التمويل بالمقارنة مع الاقتراض من أو زيادة رأس المال، اللذان يعتبران مصدران ذا تكلفة باهظة، اضافة الى تأثيرهما على الموقف المالي للشركة،

عكس التوريق الذي يضيف الدخل الناتج عن بيع الاصل، الى جزء الاصول في ميزانية الشركة مع حذف الاصول المباعة (خارج الميزانية).

ولتبيان عملية التوريق لابد من دراسة الاطراف الفاعلة وتبيان العلاقة الموجودة فيما بينها.

أولا: الاطراف الفاعلة الداخلية:[1]

تعبر الاطراف الفاعلة الداخلية، عن مجموع المتدخلين اللذين لهم تأثير مباشر على عملية التوريق، ويمكن احصاء مختلف هؤلاء المتدخلين حسب الاولوية عند تركيب هذه العملية فيما يلي:

أ- **المتنازل** (le cédant):

على العموم يأخذ شكل المؤسسة قرض، وهو ليس حصرا على البنوك التجارية فقط، ففي معظم الدول تضع سلطات الرقابة قائمة لأنواع المؤسسات المخول لها ممارسة هذه العمليات. يقوم المتنازل بتحويل الديون الناتجة عن اقراض العملاء الى مجموعات متجانسة (والمضمونة بأصول ملموسة) لأحدى المنشآت ذات الاغراض الخاصة والتي تقوم بتوريقها، فقد يكون الغرض من هذا التنازل هو مواجهة التعثر المالي، اعادة الهيكلة أو للوفاء بديون حل تاريخ استحقاقها.

ب-المنظم (أو المهيئ): l'Arrangeur[2]

هو هيكل (أو جهاز) مكون من أخصائيين في الهندسة المالية يلعب دور الوسيط بين المؤسسة المتنازلة وشركة التوريق، بمعنى آخر هو عبارة عن بنك أعمال (بنك

1- محمد صالح الحناوي وجلال ابراهيم العبد: المرجع سابق، ص315.

2 -المرجع نفسه،ص315.

استثمار)، يهتم بإغراء المتنازلين، ويتصور بنية عملية التوريق ككل حتى تكون أهداف المتنازل محققة، وعوائد حاملو الحصص أكيدة بالمقدار الكافي من اجل أن يلقى التوريق طلب فعلي (حقيقي).

ج- **شركة التسيير**:la société de gestion.[1]

هي مؤسسة تجارية، تتفرع عن شركة التوريق وتسيرها، فهي تمثل مصالح ملاك الحصص، تقوم بمراقبة وتنفيذ عمليات التنازل عن القروض تسير ممتلكات الخزينة لشركة التوريق، تتأكد من حسن إتباع الاجراءات الخاصة للحصول على التصنيف الملائم، كما تزود سلطات الرقابة بالمعلومات المطلوب.

ه- **شركة التوريق (المصدر): هي شركة ذات غرض** [*] (SPV) Special Purpose Vehieul.

دورها يتمثل في توريق القروض المحولة اليها، والمضمونة بأصول. أي تقوم بإصدار أوراق مالية تكون مضمون بحصيلة هذه الحقوق المالية والاصول الضامنة لها، يمكن الشركة ذات الغرض الخاص، أن تكون تابعة أو شقيقة للشركة المنشئة لهذه القروض، أي بمعنى آخر اذا لم تكن مثل هذه الشركات المتخصصة متاحة، فإن البنك ينشئ هذه الشركات خصيصا لتوريق قروضه، وتعتبر تابعة له ولكن لها ميزانية مستقلة ولها ذمة مالية مستقلة.[2]

---

[*]: شركة ذات غرض خاص(spv): يطلق عليها هذا الاسم لأنها انشئت خصيصا لأجل تأدية غرض توريق الذمم المدينة (أو الديون) للمؤسسات المصرفية المتنازلة.

[2]- مدحت صادق، مرجع سابق، ص 243.

فحوى عملية التوريق أن تقوم الشركة بتجميع الاصول ذات الطبيعة المتشابهة لممول واحد أو لممولين مختلفين(*) في محفظة واحدة، وتوريقها مع بعضها البعض، فبعد انتهاء من عملية التوريق، وبيع هذه الاوراق المالية في صورة طرح خاص الى المستثمرين

(البنوك، شركات التأمين، مؤسسات التأمين والمعاشات)، أو في صورة طرح عام، وفور تحصيل هذه الاموال، يتم سدادها الى المتنازل.

د- **المودع:**le depojuoire:مؤسسة قرض تراقب العمليات التي تقوم بها شركة التسيي.

ه- **موسسات تعزيز الائتمان:**les societis des R ehaussement de credit.

لدعم الجدارة الائتمانية لنشاط التوريق، وبهدف الحصول على تصنيف مناسب، يمكن اللجوء الى أحد أو بعض وسائل الدعم المتمثلة في خطاب ضمان مصرفي أو بوليصة تامين من شركة تأمين.

و- شركة خدمة الدين: I' agent psyeur.[1]

دورها في الاساس هو دور تنفيذي: هذه الشركة مكلفة بالاهتمام بالتسديدات المقررة لملاك الحصص، حيث تقوم باستلام المتحصلات من المينين، وتسليمها لشركة التوريق لتقوم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها. في أغلب الاحيان تكون المؤسسة المتنازلة هي نفسها الجهة المسؤولة عن خدمة الدين

*: يحدث هذا عندما يكون لدى الممول الواحد منهم الكمية الكافية من الاصول لا صدار مجموعة من الاوراق المالية.

[1]- محمد صالح الحناوي وجلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص 317.

ثانيا: الاطراف الفاعلة الخارجية:[1]

للأطراف الفاعلة الخارجية دور بالغ الاهمية، من حيث تقسيمها لنوعية الحصص المصدرة، أو من حيث مراقبتها لعملية التوريق، وبهذا فهي تتمثل في نوعين رئيسيين، وكالات التصنيف الائتماني وسلطات الرقابة.

أ-وكالات التصنيف الائتماني:

تلعب وكالات التصنيف الائتماني دور لا مناص منه، بتصنيف نوعية الحصص المعروضة للتداول لصالح المستثمرين، فسوق التوريق يعتمد على قدرة المعروضة للتداول لصالح المستثمرين، فسوق التوريق يعتمد على قدرة وكالات التقييم على منح قيمة مالية لعملية التوريق، وعلى الثقة الموضوعية من طرف المستثمرين في هذه الوكالات.

يرتكز التصنيف الائتماني على تقدير الخطر المرتبط بالقروض، ومدى ما تتمتع به من ضمانات، فالتحليل المجرى، يتم تركيبه الى قيمة تعكس قدرة المصدر للسند على الوفاء بالتزاماته (دفع الفوائد ورد قيمة أصل القرض) في نهاية فترة الاستحقاق.

ولا يعتبر التقييم ضمانا في اي حال من الاحوال، بل هو أحد المؤشرات الارشادية العديدة التي يستخدمها المستثمرون لتحديد المخاطر النسبية لمختلف الاصدارات من السندات، ومن ثم العائد الذي يطلبونه، ولأهمية هذا التقييم (والذي قد تصل الى 12 شهرا من التحضير والاعداد) لجميع الاطراف كان لابد من الشفافية والدقة في هذه العملية، التي لا تقتصر فقط على فحص السندات المصدرة، وانما تمتد لتشمل تقييم الجدارة الائتمانية لكل من البنك المتنازل وشركة التوريق وحسب الخبراء فإن الوسيلة الوحيدة لتوريق القروض، الا تقل درجة التقييم عن AAA أو AA ففي حالة محفظة قروض الرهونات

[1]- المرجع نفسه، ص 246.

العقارية مثلا، تقوم هذه الوكالات بتفحص نوعية المحفظة (أصناف العملاء، العائد، المنطقة الجغرافية، نسبة القروض/ المبلغ المقترض).

يوجد نوعين من التصنيفات، محلي ودولي لا يمكن المقارنة بينهما، على الصعيد الداخلي، أي اصدار من السندات يحصل على تصنيف محلي، يتم مقارنته مع السندات المماثلة في نفس البلد، أما السندات المتداولة في الاسواق العالمية، فتحصل على تصنيف السندات السيادية التي تصدرها حكومات الدول المتخلفة.

تعتبر Sandardpoor's. Moody's و IBCA أهم الوكالات المؤهلة لتقييم شركات التوريق(*)، التي تمتك سلالم خاصة بها التقييم، وكلها تمحل خاصية تمييز السندات من خلال مدتها.

فمثلا(*) Moodys، تقييم السندات حسب السلم Aaa، Aa، -A، Baa، Ba، Ca Caa-B، C، اذا تعلق الامر بسندات طويلة الاجل، وب Prime-1، Prime-2، Prime-3 بالنسبة للسندات قصيرة الاجل بالاضافة الى ذلك فالرمز"+" أو "–" يمكن لها ان توضح كلا الاشارات للتقييم.

أما تقييم IBCA للسندات طويلة الاجل، فهو حسب السلم التالي: AAA، AA، A– BBB، BB، B– CCC، CC، C، D، بينما تقيم السندات قصير الاجل كالتالي: EN1، EN2، EN3، EN4.

وفي الاخير STANDARD &POOR'S، فتقييمها من AAA الى D بالنسبة للسندات طويلة الاجل وكما هو الحال بالنسبة لموديز ممكن ارفاق التقييمات بإشارات.

(*): Inter BankingCreditAnalysis Natation Group:IBCA والتي أصبح فيما بعد Fitch IBCA.

– موديز: تحمل اسم مؤسسها جون مودي .

– ستاندار: بورز: تحمل اسم مؤسسها هانري بور.

ب- سلطات الرقابة أو الوصاية:

دورها يختلف من بلد لآخر، لكنها متواجدة دائما لاجل مراقبة وترخيص مثل هذا النوع من العمليات.

المطلب الثالث: مخطط عملية التوريق:[1]

يلخص المخطط عملية التوريق، الادوار السابقة الذكر لمختلف المتدخلين في هذه العملية، فالشكل (1-2) يبين أنه يمكن لبعضهم لعب عدة ادوار ومثال ذلك، قروض يتم بيعها لشركة التوريق من طرف المتنازل الذي يستمر مع ذلك في تأمين التسيير لصالح هذه الاخيرة بعمولة.

[1]- عمار بوطكوك، مرجع سابق، ص23.

الشكل (1-1) ادوار مختلف المشاركين في عملية التوريق.

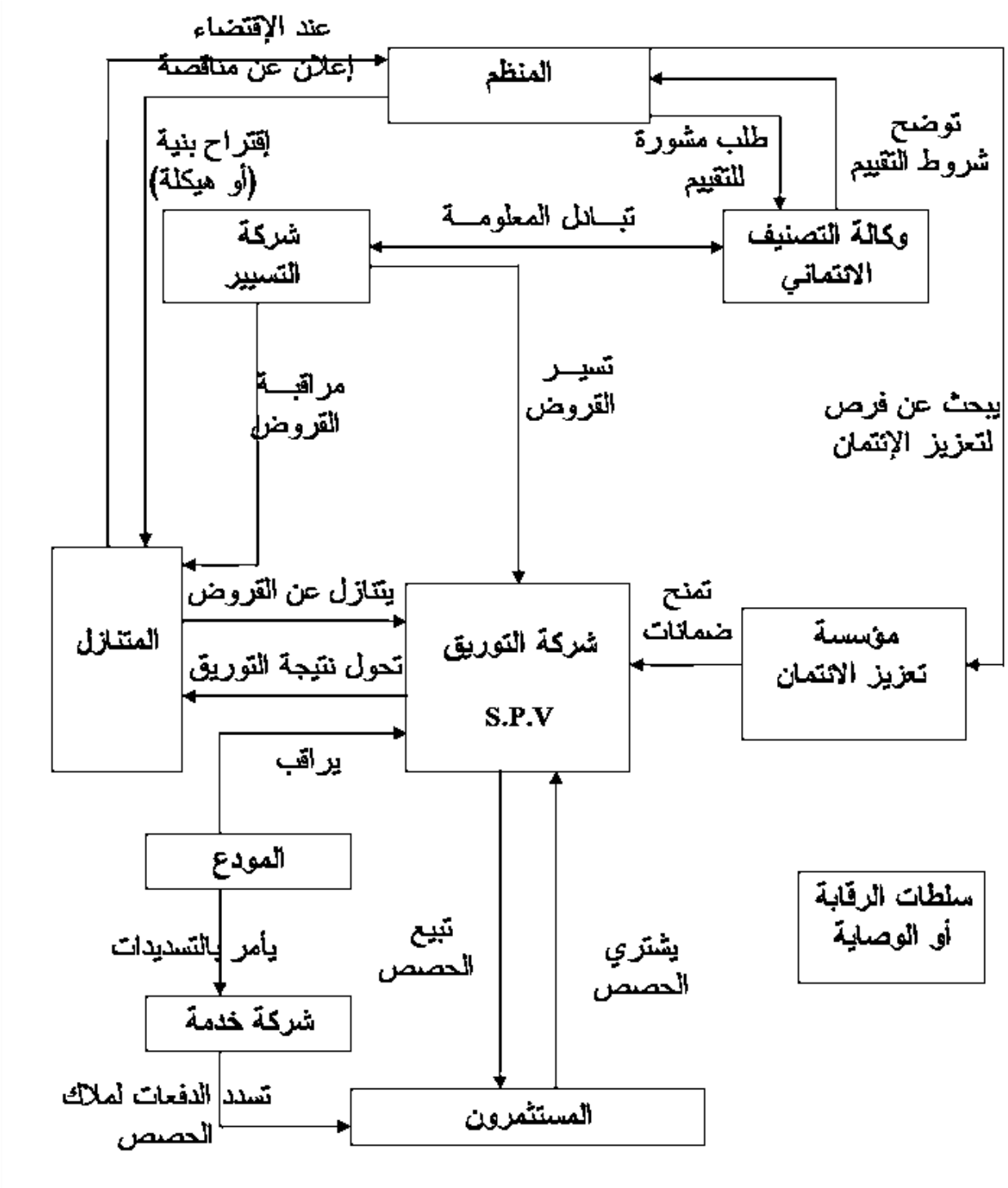

SOURCE: François serouxs la titrisation. Op-cit.p7

نلاحظمن أن العملية التوريق تحتاج الى الاطراف مختلفة حتى تقوم هذه الاطراف بعملية التوريق حيث نجد أن المنظم هو اهم عنصر من عناصر عملية التوريق حيث يبحث عن فرص لتعزيز الائتمان لدى المؤسسة تعزيز الائتمان التي بدورها تمنح ضمانات لشركة التوريق التي تحول نتيجة التوريق للمتنازل، الذي بدوره يتنازل عن قروض لشركة التوريق التي تتعامل مع المستثمرون حيث تبيع وتشتري الحصص فيما بينها ومنه يأمر المودع بتسديدات لدى شركة خدمة، التي من مهامها تسدد الدفعات لملاك الحصص للمستثمرين، والمودع أيضا يقوم بمراقبة شركة التوريق، والتي هي مجموع سلطات الرقابة والوصاية المتعامل الرسمي مع شركة التوريق.

فالمنظم عند انقضاء من أعماله يتصل مع المتنازل الذي يقوم بالإعلان عن المناقصة، لذا يعمل المنظم مع وكالة التصنيف الائتماني لطلب المشورة للتقييم، والتي بدورها توضح شروط التقييم والتي تتبادل المعلومة مع شركة التسيير تقوم بتسيير القروض لدى شركة التوريق، ومنه نستنتج أن شركة التوريق هي العضو الفعال في الاستثمار.

مما سبق ذكره يمكن القول بأن طبيعة التعاقدية للعلاقات بين مختلف المتدخلين ليست دائما سهلة المنال بالنسبة للملاحظ الخارجي، فالتركيب التقني للتوريق يعد عملية معقدة وجد متأثرة بالنص القانوني، والتنظيمي للبلد الذي تم فيه، ومن بين الاسئلة التي تطرح ، ندون التالي:[1]

1- كيف تتم عملية التوريق؟.

2- ماهي طبيعة عقد التنازل بين البنك المتنازل وشركة التوريق؟.

[1]- عمار بطكوك: مرجع سبق ذكره، ص25.

في بداية الامر نشير الى انه يتم ربط القروض الاصلية بالأوراق المالية مقابل تلك المحفظة خلال تجميع تلك القروض في شكل محفظة، ثم اصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها (الضمانات المتعلقة بالأصول)، وعليه فإن عملية التوريق تتم من خلال تجميع حزمة من القروض المتماثلة أو متشابهة ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول محددة، واصدار اوراق مالية مضمونة بتلك الاصول أي مثلا قيام بعض البنوك أو الشركات الاقراض العقاري لبيع مجمع من قروض الرهونات العقارية لشركة توريق، والتي تقوم بطرح أوراق مالية مقابل ما لديها من مجموعة القروض المدرة للدخل، كالقروض بضمان رهونات (العقارات، الآلات)، وعند قيام المقترضين بسداد هذه القروض مع فوائدها، فإن حاملي هذه الاوراق المالية يستفيدون بهذه التدفقات النقدية.

وعلى ذلك فإن التوريق يعني تكوين مجمعات متجانسة "Pools" من القروض العقارية، ثم اعادة تحويلها الى المستثمرين عن طريق اصدار أوراق مالية، عادة ما تكون في شكل سندات ذات عائد دوري ثابت، ويحصل المستثمر حامل السند على الفوائد الدورية بالإضافة الى أصل مبلغ السند، ولهذا يجب مراعاة أن تتوافق تواريخ استحقاق السندات وعوائدها، مع تواريخ استحقاق أقساط القروض وفوائدها، وهكذا يتم خلق ما يسمى بالسوق الثانوي للرهن العقاري أو سوق السندات، الذي يمكن أن يمثل جانب الطلب فيه صناديق التأمين والمعاشات، وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والاستثمارية، وشركات التأمين والافراد المستثمرين في شراء السندات، والذين يبحثون عن فوائد ثابتة، وهكذا تتمكن البنوك أو الشركات الاقراض العقاري من الاستفادة من الاموال الناتجة عن بيع الاوراق المالية بالبورصة، حيث يتم اعادة توظيفها بمنح قروض جديدة أو توظيفات أخرى مشابهة.

أما الإجابة عن السؤال الثاني فيكون من خلال تناولت الاساليب القانونية للتوريق.

المطلب الرابع: الاساليب القانونية لنقل ملكية الاصول للمصدر:

تقوم صفقات التوريق بالضرورة على الجوانب قانونية تؤخذ بعين الاعتبار لضمان انجاز الصفقة بشكل الصحيح. اذ يتعين التعرف على الاساليب القانونية للتوريق التي تبنتها الممارسة لكافة حقوق جميع أطراف عملية التوريق ويتم تحويل الموجودات المالية بواحدة من الطرق الثلاثة وهي استبدال الدين التنازل او المشاركة الجزئية.

أولا: استبدال الدين[1] (التجديد): ويمثل أحد أهم الاساليب لانقضاء الحق في جانب البنك، ونشوء حق جديد للمصدر، ان مثل هذا الاسلوب يسمح بتحقيق عملية التوريق من خلال استبدال الحقوق والالتزامات الاصلية بالأخرى الجديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة مسبقة لجميع الاطراف ذات الصلة بالقرض على امكانية تحويله كليا أو جزئيا ورقة مالية.

ثانيا: التنازل: التنازل عن الاصول أو الموجودات لمصلحة الدائنين أو المقرضين، هو الطريقة الشائعة في توريق الذمم الناشئة عن بيع الاصول أو ايجارها، ففي عقدي الايجار والبيع يتم الاستمرار في دفع الاقساط الى الممول الاصلي الذي يقوم بدوره، اما بتحويلها الى مستثمري الذمم المدينة (الديون)، أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق، وبالمقابل يقوم باستيراد المبلغ من المؤجرين.[2]

وعليه التنازل هذه، التي لا يعرف القانون الفرنسي لها بديلا تتم من خلال اتفاق بين البنك البادئ بالتوريق وشركة التوريق، ملحق به جدول (قائمة) تتضمن فيما يلي:[3]

---

[1]– سعيد عبد الخاق: توريق الحقوق المالية، مرجع سابق، ص

[2]– ادراة البحوث والدراسات والنشر، التسيد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة فصيلة، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1994، ص 26–32.

[3]-christion le hir:le fonds connom de cerances- la titrisstion loi de 23 décembre 1988. La revue banque editeur:PARIS.1994.p87.

1- عقد و صك حوالة.

2- عبارة يفاد منها خضوع الحوالة لأحكام قانون 23 ديسمبر 1988.

3- تعيين المحال اليه.

4- تعيين وتفريد القروض (الديون) المحالة.

5- التفاصيل الخاصة بالمدينين.

6- اجمالي مبلغ القروض وتواريخ استحقاقها النهائي.

7- الاساليب المقبولة للوفاء بالديون.

8- عبارة تفيد ان الحوالة تلزم المحيل بان يقوم – بناء على الطلب من المحال اليه- بأي عمل ضروري للمحافظة على الضمانات القروض (الاصول).

ومن الاهمية ان يعلم المدين بهذا التنازل، لأنه لو لم يعلم فسوف يستمر في الوفاء للبنك البادئ للتوريق، ولن يكون من الممكن الزامه مرة أخرى في حالة عدم وفاء الاخير بالمبلغ الموفي به لشركة التوريق نتيجة غش أو خطأ غير مقصود.

ثالثا: المشاركة الجزئية (او الفرعية): هو ثالث الاساليب المعروفة لنقل الاصول من البنك البادئ للتوريق للمصدر وربما الاكثر شهرة لمصطلح مصرفي، وان لم يكن له مدلول قانوني الا في القانون الانجليزي والامريكي[1]، هذا الاسلوب يستخدم لوصف ترتيب تمويلي يتم ما بين البنك البادئ للتوريق وبنك آخر يطلق عليه اسم البنك المشارك(*) أو البنك القائد.

يتضمن هذا الاسلوب بيع الذمم المدينة (أو الديون) من قبل الدائن الاصلي الى البنك المشارك، ولا يتحمل بائع الذمم بعدها أي مسؤولية فيما لو عجز المدين من التسديد، لذلك يجب على مشتري الدين التأكد من اهلية المدين وجدارته الائتمانية.

---

[1]- عمار بوطكوك : مرجع سابق، ص 27.

*- البنك المشارك أوالبنك القائد: هو بنك متخصص بشراء الذمم وتمويلها.

ويجرى عادة اشعار المقترض (المدين) بأن حسابه قد تم بيعه الى البنك، وعليه التسديد الآخرين، وهناك طرق عديدة لحماية مشتري الديون، منها حصوله على ضمانات عقارية، أو حقوق ادارة الدين كوصي عليه (trustee).

بعد ان تتم عملية تحويل ملكية الاصول الى شركة التوريق، تقوم هذه الاخيرة في مرحلة لاحقة بإصدار الحصص ، حيث تلتزم خلالها بالحصول على موافقة سلطات الرقابة أو الوصاية على اصدار أوراق مالية (سندات)، كما تلتزم بإيداع المستندات الخاصة بالحقوق التي تم تحويلها والضمانات المرتبطة بها لدى أمين حفظ مرخص له بذلك.

وتتولى شركة التصنيف الائتماني اجراء عملية تقييم للسند المورق، والتي تعتمد على عدد من المتغيرات من أبرزها.[1]

1- جودة محفظة القروض التي تتوقف بدورها على ما إذا كانت القروض التي تحتويها مضمونة كليا أو جزئيا من مؤسسات حكومية أو خاصة، كما تتوقف لذلك على نسبة تغطية السندات أي قيمة السندات المصدرة الى قيمة محفظة القروض.

2- التوزيع الجغرافي للقروض المكونة للمحفظة.

3- متوسط سعر الفائدة على القروض المكونة للمحفظة. فكلما ارتفع سعر الفائدة على تلك القروض، تحقق ضمان أكبر لحماية السندات.

4- مدى احتمال سداد قيمة القروض قبل تاريخ الاستحقاق، فالسداد المبكر من شأنه أن يؤثر عكسيا على نسبة السندات.

5- وجود تأمين ضد خطر عدم السداد.

[1]- منير ابراهيم هندي، مرجع السابق، ص 427.

وهكذا تحدد جودة القروض على الضوء العناصر المشار اليها سابق، وكذا مستوى المخاطر التي يتعرض لها المستثمر في السندات التي تم توريقها منها.

أما فيما يخص الاصدارات من السندات الممثلة للقروض المورقة، فيمكن أن تكون عامة(اي عامة مفتوحة لجميع المستثمرين بدعوة عامة للاكتتاب، حيث يمكن أن تكون الحصص المصدرة اسمية أو لحاملها) أو خاصة (أي موجهة لعدد محدود من الحاملين، حيث أن هذه الحصص لا تكون قابلة للتداول في البورصة).

وفيما يخص ضمانات عملية التوريق، فيمكن تقسيمها الى فئتين[1]: ضمانات في مرحلة تمويل، وضمانات في مرحلة التوريق.

1- **ضمانات في مرحلة التمويل:** في حالة التمويل العقاري يكون الضمان برهن العقار محل التمويل لصالح الممول، كما يجوز قبل ضمانات أخرى ويتم تقييم العقار محل التمويل بواسطة خبير تثمين عقاري معتمد طبق للمعايير الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من هيئة التمويل العقاري كما تشمل تلك الضمانات اقرار عدد من الاجراءات لتنفيذ السريع على الضمانات عند التوقف عن الدفع، فضلا عن التامين على حياة المقترض، والتأمين ضد العجز اكلي أو الجزئي.

2- **ضمانات في مرحلة التوريق:** حيث تنتقل كل الضمانات في مرحلة ما قبل التوريق الى شركة التوريق، هذا بالإضافة لرقابة السلطات أو الجهات الوصية لهذه الشركة، واجراء عملية تصنيف ائتماني للسند بصورة مستمرة.

لقد توصلنا أنه لكي تتم عملية التوريق لابد من التعرف على الأطراف الفاعلة في هذه العملية وهذه الاطراف تكون أطراف داخلية وأطراف خارجية، فالأطراف الداخلية لها تأثير على عملية التوريق، أما الاطراف الخارجية فهي تقوم بتقييم نوعية الحصص

[1]- عمار بوطكوك: مرجع سابق، ص 28.

المصدرة لعملية التوريق والتوضيح العلاقة الموجودة بينهم، وايضا تعرفنا على الاساليب القانونية للتوريق لضمان حقوق كافة الاطراف المشاركة في عملية التوريق ويتم بأحد الاساليب التالية: استبدال الدين، التنازل، المشاركة الجزئية.

والهدف من كل هذه التفاعلات هو ايجاد منتج جديد يمكن طرحه في السوق المالي، وهو ما سنتعرض له في المبحث التالي.

المبحث الثالث: منتجات عمليات التوريق:

منذ العهد الذي طبق فيه التوريق لأول مرة في سوق قروض الرهونات العقارية عرفت هذه التقنية مراحل عديدة في سياق تطورها، سنحاول في هذا المبحث عرض أنواع الاوراق المالية المضمونة بأصول، وكذا تشكيل قائمة لها في البداية نذكر بان الاوراق المالية المضمونة بأصول ن التي تتمثل في ادوات اقراض يمكن تداولها وتكون مضمونة بأصل له عائد تمتلكه الشركة المصدرة، وتتميز هذه الاوراق المالية بارتفاع العائد مما يؤدي الى جذب المستثمرين الذين لديهم استعداد لتحمل المخاطر الائتمان والدفع مقدما.

ولكي يتم ضمان أن الاوراق المالية المضمونة بأصول ستكون ذات سيولة ويمكن تسويقها للمستثمرين، يجب ان تكون مقبولة كأداة حافظة للقيمة المالية، ومن ثم فإن الاوراق المالية يجب ان تكون قد صنفت وقيمت من قبل الشركة التصنيف والتقييم، كما قد تكون مضمونة من قبل ضمان مستقل. وأخير لضمان سهولة التعامل مع الأوراق المالية يتم اصدار الطرح بضمان أصول ذات طبيعة متجانسة.

حسب التدرج التاريخي، شكلت أوراق الرهن العقاري أول منتجات التوريق الصادرة عن قروض الرهونات العقارية، الصادرة عن المؤسسات الادخار أنذاك.

وتدريجيا تم تطبيق تقنية التوريق على باقي العناصر الاصول، كقروض السيارات، قروض المؤسسات، قروض الايجار، والسماح هكذا بظهور جيل جديد من الاوراق المالية.

ويمكن تفريق بين أنواع الاوراق المالية المضمونة بأصول، إما بدلاة الأصول المورقة أو بدلالة بنية التدفقات.

أ- **بدلالة الأصول المورقة:** يمكن تميز بين اوراق الرهن العقاري والاوراق المالية غير العقارية.

- **أوراق الرهن العقاري:**MortgageBackedSecuritie

تتمثل أول منتجات التوريق ظهورا، فهي تمثل أوراق المالية مضمونة بمحفظة من القروض العقارية التقليدية جمعتها مؤسسات مالية (شركات الادخار والقروض، والبنوك التجارية، وشركان الرهن العقاري) ، لتمويل عملية شراء المقترض لمنزل أو اي أصول عقارية، ويقوم المصدر بتجميع هذه الاوراق في حزمة واحدة وبيعها للمستثمرين عن طريق طرح أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية بقيمة هذه المديونيات، وعندما يقوم المقترض بدفع أقساط الدين يتم تسليم المستثمرين الفوائد المستحقة لهم.

- **الاوراق المالية غير العقارية او الاوراق المالية المضمونة بأصول:** "Sécurité "ABS : Assît Bscked

تدريجيا تم تطبيق تقنية التوريق على باقي عناصر الاصول، كقروض السيارات، قروض المؤسسات، قروض الايجار، أو أي أصل مالي آخر، وسماح هكذا بظهور جيل جديد من الاوراق المالية.

ب- **بدلالة بنية التدفقات:**[1] بمجرد حدوث تمييز فيما يخص النوع نفسه للأصول المورقة (قروض الرهونات أو قروض أخرى)، نحاول تشكيل قائمة بالأصناف الرئيسية للسندات المقترحة للمستثمرين.

[1]- Michileceresoli. Michel Guillaud، Op-cit. p70.

المطلب الاول: الاوراق المالية المضمونة بالرهونات العقارية:

لقد تطورت تقنية التوريق في بداية الامر في سوق قروض الرهونات العقارية، كما رأينا سابقا فإن الهدف الاولى من هذه التقنية هو ايجاد حل لأزمة نظام التمويل الاسكان.

عموما تميز بين ثلاثة من الاصناف اوراق الرهونات العقارية.

أولا: الاوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية: "Prssthrough"

الورقة المالية الناقلة للتدفقات النقدية للقروض العقارية منتج جديد للهندسة المالية، يستهدف تحسين سيولة سوق القروض العقارية من خلال توريقها.

وقد تم انشائها من طرف الوكالة الفيدرالية "جيني مي" في عام 1970، حيث اطلق عليها اصطلاح الاوراق المالية الناقلة، على اساس أن الجهة المنشئة للقروض تتولى تحصيل فوائد وأصل القروض العقارية من مديني تلك القروض ثم تتولى تحويلها الى المستثمرين في تلك الاوراق[1] (الذين يعتبرون مالكين لحصة شائعة في محفظة قرض عقارية)، وهم في العادة المستثمرين المؤسسين مثل شركات التأمين على الحياة وصناديق الاستثمار(*) وصناديق المعاشات، هذا وتستخدم حصيلة بيع تلك الاوراق، في تقديم قروض اسكان جديدة.

تشبه الاوراق المالية الناقلة الوحدة أو الوثيقة التي تصدرها صناديق الاستثمار وهي عبارة عن صك أو ورقة مالية تصدر بقيمة اسمية واحدة[2]. وتتميز بتوافرها على متطلبات التنميط التي تجعل سوقها يتميز بالسيولة، وفيها تنتقل مخاطر السداد المبكر من

[1]– منير ابراهيم مندي: مرجع سابق، ص 434.

[*]– ان بيع تلك الاوراق المالية لصناديق الاستثمار، اعطى المستثمر الصغير فرصة الاستثمار المباشر في القروض العقارية، وهو ما يعني توسع قاعدة المستثمرين، مما يساهم في زيادة الموارد المتاحة في تمويل القروض الجديدة.

[2]– أحمد صالح عطية: مشاكل المحاسبة والاقصاء في صناديق الاستثمار، دار الجامعية، الاسكندرية، 2002–2003، ص10

الجهة المصدرة الى المستثمرين في تلك الاوراق، كما تعد أصل مالي على درجة عالية من التنويع، إذ تم توريقها من محفظة القروض عقارية منوعة على مستوى جغرافي، وعلى مستوى الصفات الديمغرافية المقترضين، ميزة اخرى هامة ترتبط بهذه الأوراق يجب الاشارة اليها، وهي أن القروض المكونة للمحفظة عادة ما تحمل نفس سعر الفائدة الارواق التي تم توريقها منها.

أما تاريخ استحقاق تلك الاوراق فيشترط أن يكون هو نفسه تاريخ الاستحقاق القروض المكونة للمحفظة، اذا كانت كلها بتاريخ استحقاق واحد. أما اذا تباينت تواريخ استحقاق القروض، أطول من تاريخ استحقاق الاوراق المالية التي تم توريقها.

هذا الشرط في تواريخ الاستحقاق يعتبر أساسي في عمليات التوريق بصفة عامة، إذ يستهدف أن يظل رصيد المستوى القروض الضامنة للسندات المحتفظ بها لدى الامين أو الحارس "trustee" عند المستوى الذي يحقق التغطية ملائمة لقيمة السندات المصدرة[1].

ثانيا: الأوراق المالية المدفوعة من خلالها التدفقات النقدية "pay –throf":

في محاولة توسيعأفق السيولة قروض الرهن العقاري، تم ابتكار منتج جديد للهندسة المالية، انها السندات المدفوع من خلالها التدفقات النقدية للقروض العقارية، التي تصدر بضمان محفظة القروض العقارية، والتي يمكن استعمالها في اغراض أخرى عدا تسديد السندات. تعتبر الاوراق المالية المدفوعة من خلالها التدفقات النقدية هجين من السندات المضمونة بقروض عقارية "MBBs"(*)، والأوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية لقروض

[1]– منير ابراهيم هندي: مرجع سابق، ص 439.

(*) – MBB: تشكل نقطة بداية في صناعة التوريق كما نراه اليوم، وهي سندات قابلة للتداول تصدر من شركات الاقتراض العقاري والبنوك. من محافظ لقروض الرهن. هذه السندات تحمل كوبون ثابت ولها تاريخ استحقاق محدد. وهي دين مع الجهة التي اصدرتها، والتي تستعمل في نفس الوقت مخاطر الدفع المسبق.

العقارية "MPTs"، فمن خلالها تنتقل التدفقات النقدية للقروض العقارية المكونة للمحفظة (مخصوم منها رسم الخدمة)، الى المستثمرين في تلك السندات (بينما المستثمر في الاوراق المالية الناقلة هو مالك لحصة شائعة في محفظة قروض عقارية، فإن المستثمر في السندات المدفوع من خلالها التدفقات النقدية، هو مستثمر في صك مديونية). كذلك تعتبر السندات المدفوع من خلالها التدفقات النقدية دين على الجهة التي أصدرتها، والتي تظل مالكة لمكونات المحفظة الضامنة لتلك السندات، بينما يحصل المستثمر فيها على الكوبون المقرر، كما يمكن أن تصدر بكوبون أو أن تكون صفرية الكوبون.[1]

وهكذا لا تخرج السندات من فئة الاوراق المالية المدفوع من خلالها التدفقات النقدية عن كونها قروض مضمونة ينتقل من خلالها المبلغ الاساسي المستثمر وحصيلة السداد المبكر الى حملة تلك السندات.

فبالرغم من المزايا العديدة التي تتسم بها كل ورقة من الاوراق المستحدثة سابقة الذكر الا أنها تعرض المستثمر لنوعين من المخاطر: مخاطر السداد المبكر ومخاطر اعادة الاستثمار.

مما ادى الى وجود مستثمرين لا يرغبون من الاساس في التصرف لتلك المخاطر هنا تدخلت الهندسة المالية لإشباع رغبة هؤلاء المستثمرين.

المطلب الثاني : الاوراق المالية غير العقارية.

وتشمل ثلاثة أصناف[2]:

اولا: شهادات حسابات مبيعات السيارات: CARs(*)

ونعني بالأوراق المتمخضة عن توريق قروض السيارات، فهي تأخذ في الغالب شكل الاوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية، اي أن تلك التدفقات المتولدة من محفظة

[1]– نفس المرجع، ص 464.

[2]- Michileceresoli. Michel Guillaud; OP-CIT ,P 82-84

[*]- CARs: CERTICATES OF Automobile Receivables

القروض المورقة تحول مباشرة الى المستثمرين، يعتبر هذا النوع من العمليات مكلف من حيث مصاريف التسيير، ففي جانفي 1985، تم اصدار أول شهادات حسابات مبيعات السيارات من طرف "salomonBrothers"، الذي استطاع توظيف 10مليون دولار من هذه الشهادات في اطار اصدار المغلق لحساب شركة مختصة في الخدمات المالية لصالح بائعي السيارات، بحيث أسندت هذه الشهادات الى وعاء قروض سيارات، تمتلك كل واحدة منها تامين خاص، كما أن أول عملية اصدار عام لهذه الشهادات تمت في مارس سنة 1985، دائما تحت رعاية "salomonBrothers"، وتتعلق ب60 مليون دولار من الاوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية المصدرة من بنك ميدلاند البحري، وفي شهر أكتوبر 1986م، قام GMAC وهو فرع من Motors General، متخصص في قروض السيارات، بأكبر عملية توريق خاصة، فقد ورق ما قيمته 4 مليار دولار من قروض السيارات بهدف انعاش سوق السيارات الجديدة.

ثانيا: شهادات مستحقات بطاقات الائتمان: CARD's (*)

في افريل 1986، وظف " salomonBrothers " لدى المستثمرين ما قيمته 50 مليون دولار من الاوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية، مضمونة بمحفظة من مستحقات بطاقات الائتمان، حيث يقدر متوسط حياة هذه الشهادات (أ ي شهادات مستحقات بطاقات الائتمان) بخمس سنوات، فأثناء 18 شهر الاولي يتم تحويل الفوائد فقط للمستثمرين أما تسديدات أصل القرض فيتم تحويلها لتجديد المحفظة.

عموما نميز في توريق المستحقات بطاقات الائتمان شكلان مختلفان هما: اصدار أوراق الملكية، واصدار سندات المديونية.

*- Certificates of AmertizingRevobringDebt.

- اصدار أوراق الملكية: في هذه الحالة يتم بيع مستحقات بطاقات الائتمان، المتأنية من طرف البنك المتنازل الى ضامن "trust". الذي يصدر أوراق مالية في مقابل هذه المستحقات. فأثناء فترة تسمى فترة الدورات " RevobingPeriod"، يعاد استثمار التسديدات المتأنية من محفظة القروض من طرف المصدر " trust " والذي يوجهها مباشرة الاقتناء قروض جديدة.
- اصدار سند الدين: في هذا النوع من الاصدار، يقوم المصدر مباشرة أو عن طريق وسيط بإصدار أوراق مضمونة بأصول المحفظة التي بحوزته (بالنظر الى المستحقات المدينة لبطاقات الائتمان)، وبالمقابل تضمن عملية اما بخطاب اعتماد أو حساب احتياطي، وهكذا لايتم التنازل عن القروض لصالح طرف الثالث وإنما تبقى دائما بميزانية المصدر.

ثالثا: توريق عمليات القرض الايجاري وقروض المؤسسات:[1]

يعتبر البنك الوطني الاول ب wisconsin، اول هيئة ورقت قروض المؤسسات وهذا في شهر فيفري من عام 1986.كذلك قامت Amex، أشهر شركة منجمية وحديدية، بتوريق الاوراق التجارية للتمكن من اعادة تمويل فروعها، أما فيما يخص توريق عمليات قرض الايجار المعلوماتي، فقد ابتكرت من طرف comdisco في بداية عام 1985. وهكذا استطاعت الشركة بيع ما قيمته 35 مليون دولار من السندات المضمونة بمحفظة لعقود قرض الايجار، وقد سار على هذا الدرب Sperry corporation بحيث أصدرت في عام 1985 من 192 مليون دولار من الاوراق، وبهذا بلغ عدد الاصدارات من هذا النوع قرابة 300 مليون دولار في 1990.

وهكذا فمنذ بروز نشاط التوريق، لم تتوقف تركيباته عن التطور من سنة لأخرى فهي تنم عن التنوع الى أقصى الحدود من خلال استكشاف مجالات جديدة للتدخل، فمن

[1]– محمد صالح الحناوي وجلال ابراهيم العيد، مرجع سابق، ص312.

بين العمليات التي كانت مؤخرا موضوع التوريق، نجد: قروض الاستهلاك الحقوق المالية الناشئة عن تمويل وبيع الطائرات والقوارب، القروض التي تمنح للطلاب جميع أنواع الاوراق المالية التجارية الناتجة عن جميع الانشطة التجارة (وعلى سبيل المثال[1]، تذاكر الطائرات، فواتير التليفون– فواتير الغاز– فواتير المياه).

من كل ما تقدم يتضح لنا ان عملية التوريق تتضمن تحويل الديون الى أوراق مالية، والتي يمكن أن تتخذ شكلا من الاشكال السابق اليها، الا ان الواقع العملي يشير الى أن الاوراق المالية التي تصدرها الشركات ذات الغرض الخاص مقابل المديونات تكون غالبا في شكل سندات. وهذا يؤدي في بعض الاحوال الى وصف عملية التوريق الديون بأنها عملية " تسنيد الديون" نسبة الى أنها تنطوي على اصدار سندات وليس أوراق مالية اخرى.

[1]– المرجع نفسه، ص 32.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا لهفي هذا الفصل تبين لنا ان تقنية التوريق لها مكانة هامة في المؤسسة المالية، كما اتضح لنا أيضا بأن عملية التوريق تلعب دورا هاما وأساسي ضمن الوظائف المختلفة للمؤسسة المالية، فهي لا تتوقف عند تحويل القروض من أصول غير سائلة الى اصول سائلة، بل تتعدى لتكون مجمعات متجانسة من القروض العقارية، حيث يتم اعادة تحويلها الى المستثمرين عن طريق اصدار أوراق مالية عادة ما تكون في شكل سندات ذات عائد دوري ثابت، علما أن تسييرها بشكل صحيح ومتابعتها متابعة دقيقة يخلق عدة تسهيلات للتنظيم في المؤسسة المالية، بحيث أن المؤسسة المالية التي لا تعرف كيفية تنظيم موجوداتها ولا ضبطها حيث تصبح مهددة بعدة اختلالات.

كما تطرقنا الى أهم الاطراف المشاركة في عملية التوريق التي يمكن ان تتطلب عدة أسابيع أو أشهر غير انه تستعمل طرق حسابية لتقدير التدفق النقدي، وتحديد مردودية الاوراق المالية المصدرة للسماح بفهم أحسن لسلوك المنتجات المالية، ولكي يحقق البنك هدفه الرئيسي والمتمثل في زيادة ارباحه وهذا من خلال توظيف الاموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة، وهذا ما يتم التطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني
ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

إن لكل مؤسسة غايات أساسية تسعى الى تجسيدها، ولذلك ستعمل كل الطرق والوسائل المتاحة أمامها، ولعل من أهم هذه الطرق هو تعظيم الارباح المنشأة، وعليه أصبح هذا الهدف محورا للقرارات الحالية في المنشأة الاعمال، ومؤشرا مهما لتقييم الاداء التشغيلي للإدارة، لأن الربحية هي انعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة وعادة ما يتم التوصل الى تقييم الاداء بتحليل الربحية من خلال استعمال مجموعة من النسب المهمة المستخرجة والمشتقة من واقع الحسابات الختامية، باستخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس الآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وأيضا هناك معايير لقياس الربحية التي تستخدم لمعرفة كفاءة الاداء التشغيلي للمؤسسة، وسنحاول في هذ الفصل دراسة ربحية البنوك التجارية باعتبارها أهم هدف ومؤشر تسعى المؤسسة لتحقيقه.

وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني الإطار النظري للربحية.
- المبحث الثالث: معايير وطرق قياس الربحية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

نظرا لأهمية البنوك التجارية منذ ظهورها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، حيث تلعب دورا هاما في تعبئة الأموال وإعادة توظيفها عبر دور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين الذين يحتاجون الى التمويل، كما تقوم بممارسة دور أساسي وفعال في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تمويل عمليات الاستثمار ومن خلال ما تقدمه للاقتصاد من تسهيلات إئتمانية وقروض مصرفية، إضافة الى مختلف الخدمات غير التقليدية التي توفرها لكافة الافراد والمنشآت

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ونشأتها

أولا: نشأة البنوك التجارية[1]

يعود سبب نشأة البنوك التجارية او البنوك بصفة عامة الى الحاجة الماسة لاماكن امينة وموثوق فيها لحفظ الأموال المتواجدة لدى الفرد، ويجمع الباحثون وعلماء الاقتصاد ان تاريخ نشأة البنوك يعود لمنتصف القرن الخامس العشر للميلاد حيث انتشرت كثيرا عمليات الإقراض وتطورت العمليات المالية من صراف الى بيت الصيرفة ولعل اول مصرف حمل هذا الاسم في التاريخ هو مصرف في مدينة البندقية سنة 1157 م ثم بعده بنك برشلونة سنة 1401 م، فكان يقبل الودائع ثم بنك ريالتو عام 1587 م بمدينة البندقية وبعده بنك أمستردام عام 1609 م وبنك فرنسا عام 1800 م وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية والفتوحات ازدهرت الاعمال المصرفية حيث كانت البنوك تتواجد في الأسواق والموانئ حيث تتجمع التجارة الداخلية والخارجية اما العمل المصرفي كان يقتصر على قبول الودائع من الجمهور.

[1]– شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 1987، ص 24.

وبظهور الثورة الصناعية زادت الحاجة للأموالالضخمة مما زاد أهمية البنوك في توفير هذه المبالغ وهذا أدى الى انتشار حرية المنافسة، وهنا لعبت البنوك دور المنظم في هذه العملية ونظرا لهذا التطورات تعددت البنوك وأصبحت تمثل جهاز متكاملا يتمثل في كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، اذ كلها وجدت من اجل تمويل الاستثمارات المختلفة، وفي ظل المنافسة الحرة ظهرت بنوك الودائع التي شقت لنفسها طريقا بفضل ثقة المتعاملين بها، وهكذا اصحبت البنوك بمثابة حجر الأساس في النظام النقدي الحديث وتمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية باختلاف طبيعة نشاطها وشكلها القانوني، ولذا فمن الصعب إيجاد تعريف شامل لها، الا انه يمكن اختيار جملة منها لتلخص لنا المعنى الحقيقي لهذه المؤسسة المالية:

- ان كلمة " بنك " اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وامستردام، ومن حيث الأصل اللغوي للكلمة فهو الكلمة الإيطالية (banco) والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، وبعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة ويجري فيه المتاجرة بالنقود[1].
- تعرف على انها مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان من خلال الحصول على ديون من الغير تمثل التزامات عليه تظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية للبنك التجاري ويقدم مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب او بعد اجل قصير في شكل ائتمان، اقراض للغير تمثل حقوقا له تدخل في جانب الأصول للميزانية.[2]

[1]– شاكر القزويني، المرجع نفسه، ص 24.

[2]– محمد عزة غرلان: اقتصادية النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص 109.

- البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فاهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة للمنشآت الاعمال والافراد وغيرهم.[1]
- اما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي اورده المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 114.[2]

" اللبنوك التجارية هي اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 الى 113 من القانون 90-10 المؤرخ في 04 افريل 1990 بالنقد والقرض في المادة 114 "

وبالرجوع الى هذه المواد نجد ان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع (الأموال) من الجمهور
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها.

وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية تقديم القروض قصيرة اجل للتجار من القروض التي تقل فترة سدادها عن سنة حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم والاستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية، لكن مع تطور الصناعة وازدياد أهمية دور البنوك في الاقتصاد أصبحت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الاجل الا ان اسمها لم يتغير.

---

[1]- محمد صالح الحناوي: السيد عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسة المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 214

[2]- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2005، ص 202.

ويطلق أحيانا على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع لان اهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها وهي تقوم بإعادة اقراض من هذه الأموال، وقد تفوق هذه القروض قيمتها الحقيقية، ويطلق على هذه العملية اسم خلق الودائع او خلق النقود.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية:

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى وعليه يمكن تقسيم أنواع البنوك الى ما يلي:

1- **البنك المركزي:** [1]يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف الى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي للدولة، نظرا لأهمية هذا الهدف فان البنك المركزي يجب ان يكون مملوك للدولة، وفي البلاد التي لا تكون فيها هذه البنوك مملوكة للدولة، فان الدولة تضعها لمراقبتها، او بصفة عامة يتصف البنك المركزي بانه بنك الإصدار، بنك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله وتنحصر وظائفه في :

- تنظيم اصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني.
- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلد.
- مراقبة البنوك والاشراف على اعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين.

يقوم بعمل بنك البنوك أي انه يقبل الودائع من البنوك التجارية

2- **البنوك التجارية:** تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعهالمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن اهم اعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية او بضائع ومنح الاعتمادات

[1]- عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999، ص 223.

3- **بنوك الاستثمار:** تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في انشاء شركات واقراضها لمدة طويلة.

4- **البنوك الإسلامية:** تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية الا انها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال.

5- **البنوك المتخصصة غير التجارية:** تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة الى البنوك الصناعية، البنوك الزراعية، البنوك العقارية.

6- **بنوك الادخار:**[1] تقوم بإقراض المشتركين في رأس مالها بفوائد متعادلة.

المطلب الثالث: أسس ومبادئ توظيف موارد البنك التجاري:

بغية تحقيق أهدافه الخاصة من بقاء ونمو وزيادة ثروة مالكيه هذا من ناحية، وأهدافه العامة من النهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه، عن طريق المساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى [2] لذلك فهناك أسس يتحتم على البنك الاخذ بها ومراعاتها عند توظيفه لأمواله بغض النظر عن مصادرها، وهذه الأسس:

1- **الربحية:**[3]ان البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار ان الهدف الأساسي لهذه البنوك، وبالذات الخاصة منها يتركز في الوصول الى تحقيق اقصى ربح ممكن، في حين ان البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن ان تسعى لتحقيق

---

[1]- محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندري، مصر، ط 1 ، 2007، ص-ص: 24-28.

[2]- زياد رمضان ومحفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 3: دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2006، ص 91.

[3]- فليح حسن خلف: النقود والبنوك، ط 1 ، عالم الكتب الحديث، اربد، 2006، ص 345.

عدة اهداف أساسية من بينها الربح، خاصة وان هدف تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول الى ما يلي:

1.مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء تلك المتعلقة بمخاطر عدم السداد والتي تتمثل في الديون المعدومة أي لا يتم تحصيلها، وانخفاض قيمة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية وغيرها، او المخاطر الناجمة عن التصفية الاجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائعهم، والمخاطر الأخرى التي يمكن ان تتصل بمخاطر السرقة والاختلاس وغيرها.

2.ان الأرباح تعتبر مهمة من اجل زيادة احتياطات رأس المال، ومن اجل القيام بالتوسعات في عمل البنك التجاري من خلال عملياته الاقراضية أساسا، والاستثمارية عن طريق إعادة استخدام الأرباح لتحقيق ذلك.

3.ان الأرباح تعتبر مهمة وضرورية من اجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأس مال البنك عن طريق شراء الأسهم، او عن طريق اقتناء السندات التي يقوم بإصدارها في حالة حاجته لتمويل عمليات، او من اجل التوسع.

4.ان الأرباح توفر ثقة اكبر في البنك التجاري، وبالتالي زيادة التعامل معه، واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه

2- **السيولة:** [1]تعني السيولة قدرة البنكعلى مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب على الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، ويرى البعض الآخر بان السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي اصل من الأصول نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب على ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض

[1]- عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 153.

وسلفيات لخدمة المجتمع، ولتحقيق هذه الغاية تعمل البنوك على الاحتفاظ بحد ادنى من النقدية في خزائنها، وودائع لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى المحلية، وبنوك المراسلين، ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا لمثل هذه الاحتياطات التي لا بد من توافرها لدى البنوك ولدى البنك المركزي لمقابلة التزاماتها، وذلك بتحويل اصل من الأصول الى البنك المركزي، مثال ذلك إعادة خصم الأوراق التجارية، او تحويل الأوراق المالية التي يزيد اجل استحقاقها عن سنة الى النقدية اذا ما وجدت سوق مالية نشطة.

3- الأمان: يهدف هذا المعيار الى تحقيق استقرار وسلامة المركز المالي للبنك، ويتحقق ذلك عندما تكون القيمة السوقية للأصول مساوية او اكبر من قيمة الالتزامات الجارية على البنك للغير، [1] كما انه لا يمكن البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال، فأي خسارة من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي افلاس البنك التجاري، وعليه فان على البنك التجاري ان يبتعد قدر الإمكان عند استخدام الموارد المالية المتاحة لديه في التوظيفات غير العقلانية حتى لا يتعرض لخطر الإفلاس، او عدم القدرة على متابعة مسحوبات المودعين لديه، او حتى لا يمتنع عن منح الائتمان الذي يطلب منه، الامر الذي ينجم عنه اهتزاز ثقتهم فيه.

4- تشابك أسس تشغيل موارد البنك التجاري:[2]

من الملاحظ انه يوجد تعارض واضح بين العوامل الأساسية الثلاث في سياسات البنوك التجارية، وهي الربحية والسيولة والأمان، وهو ما يمثل مشكلة لادارة البنك، فتحقيق سيولة عالية من خلال الاحتفاظ بنقدية كبيرة في خزائنه يؤثر على الربحية الذي هو الهدف الأساسي لمالكيه، فالنقدية الراكدة لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي يكون البنك مطالبا فيه بسداد فوائد على ايداعات العملاء، كما ان توجيه الموارد المالية الى

[1]- محمد عزت عزلان، مرجع سابق، ص 142.

[2]- طارق طه: إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 153.

الاستثمارات التي تدر عائدا مرتفعا يجعل البنك يقترب من هدف الربحية، الا انه في المقابل يبتعد عن عنصر الضمان، ذلك ان هذه الاستثمارات تتسم عادة بدرجة عالية من المخاطرة، وهو ما يهدد الهدف الثالث الذي تسعى من اجله البنوك التجارية، والمتمثل في تحقيق عنصر الأمان لأموال المودعين.

من هنا نرى مدى تشابك السيولة والربحية والأمان، ودرجة تعارض هذه الأسس فيما بينها، لذلك فان الهدف الأساسي التي يجب ان يسعى اليه البنك التجاري هو تعظيم الربح، وهو ما يستهدف الملاك بدرجة أولى، اما السيولة والأمان، وهما ما يستهدفه المودعون فيمكن ان يتحقق من خلال قوانين وتوجيهات البنك المركزي، التي تجعل احتمالات تعرض البنك التجاري للعسر المالي وانخفاض درجة الأمان محدودا عند اتباعها لقوانين البنك المركزي، ومنه تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود على الهدف العام للبنك التجاري والمتمثل في تحقيق الربحية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للربحية:

تعد الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وامر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع لها المستثمرون، وفي سبيل ذلك تبذل كل طاقاتها الممكنة وتجند كافة امكانياتها ووسائلها المتاحة، وذلك بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق النتائج المرجوة التي تتجسد هذه الغاية وبالتالي ضمان استمرارية

المطلب الأول: مفهوم الربحية واهميتها:

تكتسي الربحية أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، ولهذا خصصنا هذه الفقرة للتطرق الى مفهومها واهميتها.

أولا: مفهوم الربحية:

يعتبر مفهوم الربحية من المفاهيم الأكثر تعقدا وتشعبا نظرا لتعدد أوجهه، رغم ان التعاريف الخاصة بهذا المصطلح قد تبدو متفقة كما سنرى ادناه، الا ان هذا لا يعني ان هذه التعاريف لا تختلف في مضمونها او محتواها، وهذا راجع لاختلاف الآراء ووجهات النظر بين الباحثين والمستعملين لهذا المصطلح في إعطاء وتحديد مفهوم دقيق وواضح لها، ومن اهم هذه الآراء نذكرها كما يلي:

– الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.[1]

[1]– مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 32.

- الربحية هي مقياس عام لقياس كفاءة الإدارة لاستخدام الموارد استخداما امثل لتحقيق عائد مناسب[1].

- الربحية تعني الاستفادة.[2]

يركز هذا التعريف على ان الانسان منذ القديم قد استفاد من جهوده في صنع الرمح او الفأس تسهيلا لعملية الصيد، فهو قد ربح من جهوده مثلما يربح في عمل شيء ما إضافة الى هذا فاننا نستطيع القول بان مفهوم الربحية واسع وشامل، وله مجالات مختلفة بناءا على النتائج المتعددة التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، " بمعنى ان الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها اكبر من العناصر المستخدمة "

وتعمل المؤسسات على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

قرار الاستثمار، وقرار التمويل. [3]

أ-قرار الاستثمار: هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها.

ب-قرار التمويل: هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها.

وتجدر الإشارة الى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية، فالأول يعبر عن المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات (شراء، انتاج، بيع، تحصيل) والتي يمكن للمؤسسة ان تقوم بها، بينما الثاني فهو يعبر عن العائد على الأموال

[1]- عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2006، ص 26.

[2]- سليمان أبو صبحا: الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009، ص 264.

[3]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 30.

المستثمرة والذي يمثل حاصل مقارنة الربح (النتائج المحققة او الفوائض المحققة من الإيرادات عن تغطية المصروفات) بالأموال المستثمرة، فالربح قد لا يعتبر مؤشرا النجاح أي مؤسسة حتى وان كانت الأموال المستثمرة لتحقيق هذا الربح كبيرة، وفي الحقيقة فان زيادة الربحية تعني بالضرورة زيادة الربح، او تخفيض في التكاليف، اذا كان التقليص في التكاليف يبنى أساسا على التحكم فيها بالضغط عليها وترشيد استخدام الوسائل المتاحة، فان زيادة الربح تبنى على زيادة المبيعات (رقم الاعمال).

واستنادا الى كل ما ورد سابقا، يمكن القول بان الربحية تجسد فعليا النتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (الملاك، المساهمون، المقرضون، العمال...الخ) وهذا ما يجعل مفهومها اكثر نسبية، يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى الى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات.

ثانيا: أهمية الربحية:[1]

- للربحية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة لكونها تمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه في ظل التحديات والتغيرات التي تفرضها البيئة التسويقية وعلى هذا الأساس فان استمرار المؤسسة وبقائها لفترة طويلة مرهون بتحقيقها لمستوى مرضي من الربحية.

- ان تحقيق هذا المستوى بالشكل المطلوب يعني زيادة الاستثمار في المجالات التي ترغب المؤسسة في التوسع والنمو فيها بطريقة تضمن لها البقاء والاستمرار في السوق الذي تنشط فيه، مع المحافظة على استقلاليتها المالية، وهذا ما يعكس التأثيرات المختلفة للربحية من وجهة نظر إيجابية ليس على المؤسسة فحسب، بل وحتى المتعاملين معها.

[1]- دريدي بشير: سياسات المزيج التسويقي واثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية ،2005-2006، ص ص 93-94.

- ومن هذا المنطلق فان ربحية المؤسسة تمس جميع المتعاملين وتعزز ثقتهم بها، فالمالكون للمؤسسة والذين يتمثلون المصدر الأساسي للتمويل بالنسبة لها لا يقدمون على الاستثمار في فرصة معينة او التوسع والنمو في مجال معين ما لم يضمنوا عائدا مقبولا من اجمالي رأس المال الذي يردون استثارة في هذه الفرصة او ذاك المجال، على انه يمكن التعبير عن هذا العائد بنسبة من النتائج السنوية المحققة من طرف المؤسسة استنادا الى رأس المال الممتلك الذي يتم او سيتم استثماره.

- بالإضافة الى أهمية ربحية المؤسسة بالنسبة للموردين باعتبارهم احد الأطراف المالية التي تتعامل مع المؤسسة فان القوى العاملة تعتبر هي الأخرى الأطراف التي يهمها تحقيق الربحية بالمستوى المطلوب، لأجل هذا تسعى جاهدة الى ضمان، وتحقيق الإنتاج بالنوعية، والكمية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، وذلك على خلفية انه اذا استطاعت المؤسسة التي يعملون فيها او لحسابها ان تحقق الربحية بالمستوى المرغوب به فهذا يعني استمراري بممارسة نشاطها وكذا استقرارها في السوق الذي تعمل فيه بالتالي ضمان بقائها وتوسعها، مما يساهم في بعث الشعور بالارتياح والطمأنينة لدى العاملين فيها لمستوى النمو الذي حققته، بل ويدفع معنوياتهم خاصة اذا كانت هذه الأخيرة تخصص جزءا من أرباحها لتوزيعه عليهم.

والواقع ان اهمية الربحية وتحقيقها بالمستوى المطلوب لا يقتصر فقط على المالكين والجهات المالية الأخرى او الموردين والعاملين لوحدهم بل يمتد لباقي المتعاملين مع المؤسسة، وخاصة الزبائن الذين يسعون للحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها، وهذا لا يكون الا في ظل وجود المؤسسة التي يرغبون في التعامل معها بشكل دائم من منطلق الوفاء والولاء لها في وضع تنافسي ممتاز.

كما تجدر الاشارة الى أهمية ربحية المؤسسة وتحقيقها بالمستوى المطلوب بالنسبة للاقتصاد الوطني، اذ ان مجموع الفائض المتحقق من قبل المؤسسات العاملة عبر الوطن

يمثل التراكم في الثروة الوطنية ويعبر عن صافي الناتج الداخلي، وتجدر الإشارة هنا الى ان جزء مهم يقتطع من أرباح هذه المؤسسات على شكل ضرائب تذهب الى تمويل الخزينة العمومية للدولة.

فالربحية هي المحرك لاتخاذ الكثير من الاعمال وتحمل الكثير من الأهوال وتزخر الكتب القديمة بإخبار التجار الذين جابوا العالم حاملين معهم سلعهم متحملين الاخطار لبيعها بأكثر مما دفعوا فيها، وبذلك جمع الحاذقون منهم ثروات طائلة، حتى الفئة من الناس التي اخذت من هؤلاء التجار مالا أصبحت هي الأخرى ثرية، والا فكيف صار الملوك واللصوص والكنيسة اثرياء في الأيام السالفة؟

فالربح ضروري لاستمرار أي مشروع وكلما زادت الربحية كلما امكن تجديد الأصول وتحسين جودة المنتجات، والانفاق على البحث والتطوير، والاستثمار في مجالات جديدة، اما المشروع غير المربح فمصيره التصفية وضياع بعض الحقوق فالعمال يفقدون عملهم والموردون او الدائنون يفقدون بعض أموالهم اذا فاقت الخسارة أموال الملاك.[1]

وأخيرا فان أهمية الربحية نابعة من كونها تعبر عن الهدف الأساسي لاي مؤسسة، وذلك انه اذ لم تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق ربحية وفق لما هو مطلوب فان ذلك يعني انه لن نستطيع تحقيق مبدأ الاستمرار والبقاء في السوق لفترة طويلة

[1]– سليمان أبو صبحا، مرجع سابق، ص 265.

المطلب الثاني: أنواع الربحية ونظريتها:

أولا: أنواع الربحية:

أ- الربحية التجارية وربحية الأصول المتداولة:

1- الربحية التجارية: [1]

يتم احتساب الربحية التجارية للمؤسسة وذلك بإيجاد العلاقة ما بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الاعمال، ويمكن عرضها بالصيغة التالية:

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{اجمالي فائض الاستغلال EBE}}{\text{رقم الاعمال}} \times 100$$

ان أهمية هذه النسبة تكمن في انها تمنح الإطارات ومسيري المؤسسة القدرة على تقييم القرارات المتخذة في مجال الإنتاج والاستغلال والتسويق وكذلك مقارنة ما هو مخطط وما تم تحقيقه وتحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، الا ان هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار الاهتلاكات واثرها على التكاليف ، وكذلك لا تدخل في حساباتها التكاليف والمنتجات المالية التي تحققها المؤسسة.

2- ربحية الأصول المتداولة:

يعبر عن ربحية الأصول المتداولة بالصيغة التالية:

$$\text{ربحية الاصول المتداولة} = \frac{\text{نتيجة الصافيةالاستغلال}}{\text{مجموع الاصول المتداولة}} \times 100$$ [2]

[1]- صدام ذبيح:دور إدارة المخزونات في تحسين ربحية المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2013/2012، ص-ص: 32-33

[2]- المرجع نفسه.

ونعني بنتيجة الاستغلال الصافية نتيجة بالنتيجة الاقتصادية، فهي مجموع المبيعات الصافية مطروحا منها كافة التكاليف التي تتحملها المؤسسة لغرض الإنتاج وبيع المنتجات، وبذلك تستبعد اثر الأنشطة خارج الاستغلال وكذلك اثر الضرائب على الأرباح، وبهذا تكون النتيجة اكثر موضوعية في التعبير عن قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح. ما بين الإجمالي للاستغلال والأصول التي ساهمت فعليا في تحقيق هذه النتيجة اكثر منطق، ويعبر عن هذه العلاقة كما يلي:

$$\text{الربحية الاقتصادية} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي EBE}}{\text{رؤوس الاموال الدائمة}} \times 100$$

2- **الربحية المالية:**[1] ان الربحية المالية للمؤسسة هي عبارة عن المحصلة المعبرة عنها بالعلاقة ما بين النتيجة الصافية ورؤوس الأموال الخاصة، التي استثمرت في المؤسسة ويعبر عنها كما يلي:

$$\text{الربحية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رؤوس الاموال الخاصة}} \times 100$$

نلاحظ من هذه العلاقة ان النتيجة الصافية مستخرجة من نتيجة الاستغلال، وان رؤوس الأموال الخاصة تكون جزء من رؤوس الأموال الدائمة، ومنه يمكن القول ان الربحية المالية مشتقة من الربحية الاقتصادية للمؤسسة، وان المصدر الأساسي الذي يمكن للمؤسسة عن طريق تحقيق الأرباح هو رقم الاعمال.[2]

ان الربحية المالية للمؤسسة تعبر عن معدل رأس المال المستثمر، وان هذا المعدل يستعمل في تقييم ومقارنة إمكانية المؤسسة على تحقيق استعمال افضل لرأس المال المستثمر، ولذلك فان المؤسسة التي تحقق معدل عائد مرتفع تكون قيمتها اكبر من تلك

[1]– صدام ذبيح، مرجع سابق، ص 34.
[2]- المرجع نفسه.

التي تحقق عائد استثمار اقل ويجعلها ذلك في وضع تنافسي افضل، لذا يجب ان تبلغ هذه النسبة اعلى مستوى ممكن.

وفي الأخير يمكن الإشارة الى انه مهما كان المفهوم او الصيغة المعتمدة ان قياس الربحية الأصول المتداولة ومتابعة تطورها يمكن اعتماده واستعماله كاداة لتقييم كفاءة إدارة المؤسسة عامة وإدارة التسويق خاصة ومستوى أدائها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة.

ب- الربحية الاقتصادية:

1- الربحية الاقتصادية:[1]ومن النتائج الوسيطة التي يمكن استخلاصها من حساب العمليات، الربح قبل الفوائد والضرائب والذي يشير الى الربح الذي يحققه المشروع، باعتباره ذو شخصية معنوية مستقلة، عن أصحاب الأموال، لذلك لا يأخذ هذا الربح في الاعتبار، مختلف الأعباء المالية (الفوائد والتوزيعات) ويعتبر هذا الربح نتيجة ممارسة المشروع لأنشطته الإنتاجية والتسويقية، وتمثل هذه الأنشطة، الأنشطة الاقتصادية للمشروع، ويعتبر الربح الى اجمالي الأموال المستثمرة والتي شاركت في تحقيقه، نحصل على العائد الاقتصادي، وتقاس هذه الربحية او العائد وفقا للنموذج التالي:

$$\text{الربحية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح الاقتصادي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

وتستخدمهذه الربحية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع، وتقييم كفاءة * الإدارة بدون الاخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على التمويل.

[1]- عبد الغفار الحنفي وآخرون: الإدارة المالية، الدار الجامعية، قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1997، ص ص 147-148.

*- الكفاءة: انجاز الأهداف باقل فقدان ممكن للموارد

وهناك راي او صيغة أخرى للتعبير عن الربحية الاقتتصادية، حيث يفضل أصحاب هذا الرأي عدم الاخذ بمجموعة الأصول (او الخصوم) في مقام المعادلة، انما استبدالهم برؤوس الأموال التي تمول الأصول غير الجارية مضافة لها الحاجة الى رأس المال العامل اللازم للقيام بدورة الاستغلال، بمعنى آخر الاخذ برؤوس الأموال الدائمة بدلا من الأصول والخصوم، حيث انهم يعتقدون وجود علاقة للتعبير عن الربحية، فانه من الضروري التأكد من الأهداف المرجوة من قياس الربحية وتحديد التطورات الحاصلة فيها تعتبر من العوامل المحددة او المؤثرة في تبني هذا المفهوم او ذاك.

ثانيا: نظريات الربحية:

ان الربحية هي هدف أساسي لادارة المالية في جميع المؤسسات ومن خلالها يستمر بقاء المؤسسة، ويهتم بها الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، ولهذا سوف نعرض اهم النظريات التي حاولت تحقيق الهدف المنشود وهذه النظريات هي:

أ- **نظرية صافي الربح الشامل:**[1]يعتبر هنا كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح، سواء كانت العناصر تشغيلية او غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها المؤسسة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به او التكاليف التي تتكبدها في نواح لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به، مثل الأرباح التي تجنيها او الخسائر التي تتكبدها عند بيع اصل من الأصول.

ب- **نظرية صافي الربح التشغيلي:** وهو صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية، فتأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لانها هي المهمة والضرورية في تحديد صافي الربح وذلك لان النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح، كما ان صافي الربح في هذه الحالة يمكن ان يكون معيارا

[1]- عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

سليما لقياس كفاءة التشغيل بالمؤسسة وبموجبه تستطيع اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي.

المطلب الثالث: مساهمة الموجودات الثابتة والمطلوبات في الربحية:[1]

ان تحليل مكونات الموجودات فيما بين الاستثمار في الموجودات الثابتة والاستثمار في الموجودات المتداولة من اجل التعرف على مستوى إنتاجية كل هذه الموجودات داخل المنشأة وتحديد العامل الأكثر تأثيرا على الربحية، ولبيان ذلك لا بد من التعرف على مساهمة الموجودات الثابتة في الربحية وكذلك مساهمة الموجودات المتداولة في الربحية أيضا:

أ- مساهمة الموجودات الثابتة في الربحية:

من اجل تحديد مساهمة الموجودات الثابتة في الربحية، لا بد من تحليل معدل العائد على حق الملكية (ربحية الملاك) الى ثلاث نسب أيضا، هي نسبة الهامش، ونسبة الموجودات الثابتة الى حق الملكية ومعدل دوران الموجودات الثابتة، أي نسبة المبيعات الى الموجودات الثابتة، وعليه فان:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

$$= \text{هامش الربح} \times \text{نسبة رافعة مالية} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$[2]

[1]- حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 200-202.

يظهر من التحليل ان درجة استغلال الموجودات الثابتة في توليد المبيعات الثابتة محسوبة بمعدل دوران الموجودات الثابتة، منه يمكن القول من انه لا توجد استثمارات في الموجودات الثابتة داخل المنشأة اكثر من الحدود الاقتصادية المطلوبة.

ب- مساهمة الموجودات المتداولة في الربحية:

ان تحليل مساهمة الموجودات المتداولة في الربحية، يقتضي هذا التحليل ضرورة تقسيم معدل العائد على حق الملكية الى ثلاث نسب مختلفة، مماثلة لتلك التي استخدمت في تحليل مساهمة الموجودات الثابتة، وهذا يعني أن:[1]

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

يظهر من تحليل معدل دوران الموجودات المتداولة (أي إنتاجية الاستثمار للموجودات المتداولة) ممثلة بنسبة المبيعات الى الموجودات المتداول.

ج- مساهمة الرفع المالي والتغطية في الربحية:[2]

يساعد الرفع المالي المقبول في تحسين عائد الملكية ولبيان مساهمة الرفع المالي في الربحية والعائد على حق الملكية نحلل هذا العائد كما يلي:

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الاصول}}$$

$$\text{نسبة الرفع} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حق الملكية}}$$

[1]- المرجع نفسه.ص ص200-202.

[2]- عبد الغفار الحنفي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 93-95.

وبذلك نتوصل الى:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الاصول}} \times \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حق الملكية}}$$

نلاحظ ان العائد المرتفع على حق الملكية للشركة انما يرجع الى زيادة الرفع المالي محسوبا بأعلى أساس اجمالي الأصول / حق الملكية.

د- مساهمة حافة الربح والأصول في الربحية (او العائد):

اذا امكن تحسين العائد على الأصول، فان العائد عل حق الملكية، يكون افضل وفي ظل الرفع المالي الحالي، ولهذا نحلل العائد على الملكية الى ثلاث نسب مختلفة:

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حق الملكية}}$$

$$\text{حافة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الدخل او الربح}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{معدل دوران الاصول نسبة النشاط} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وبذلك نجد ان العائد على حق الملكية يتم حسابه كما يلي:[1]

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

$$= \text{الرفع المالي} \times \text{حافة صافي الربح} \times \text{معدل دوران الاصول}$$

[1]- المرجع نفسه

يساعد التحليل السابق في التعرف على حافة صافي الربح، ودرجة استغلال الأصول، او مجموعة الأصول، (معدل الدوران) وبالتالي تحديد البنود التي تستلزم الرقابة الدقيقة بهدف تحسين الحافة، وأيضا يساعد في التعرف على معدل النشاط او معدل الدوران للأصل ودرجة استغلاله بالمقارنة بالنسب المرجعية (المبيعات اجمالي الأصول)، وان تحسين الإنتاجية للأصل اما بزيادة المبيعات وبقاء الأصول دون تغير، أي تحسين بسط النسبة او تخفيض الأصول التي تستخدمها الشركة في توليد المبيعات مع ثبات المبيعات

ه- مساهمة الأصول الثابتة والمتداولة في الربحية[1]

يبدو من تحليل السابق، انه قد يبدو ان انخفاض الربحية، يرجع الى انخفاض معدل دوران الأصول ككل (المبيعات / اجمالي الأصول)، ولا يجب ان ينتهي التحليل عند هذه النقطة، وانما يجب تحليل مكونات الأصول، ومعرفة إنتاجية او ربحية كل بند من الأصول، فقد يتضح ان الأصول الثابتة او المتداولة او هما معا اكثر من حاجة النشاط أي بالمقارنة بحجم المبيعات، لذلك يتطلب الامر تحليل ودراسة ومساهمة الأصول الثابتة في الربحية، ولتحقيق هذا الهدف، يتم تحليل العائد على حق الملكية الى ثلاث نسب مختلفة هم:

- حافة صافي الربح
- نسبة الرفع او التغطية حق الملكية للأصول الثابتة = $\frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{حق الملكية}}$
- معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$

وبذلك يتضح ان عائد حق الملكية =

[1]- المرجع نفسه، ص 96.

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

و- تحليل مساهمة الأصول المتداولة في الربحية:

يتم تحليل وفقا لما يلي:[1]

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$$

أي ان:

عائد حق الملكية = حافة صافي الدخل × نسبة الرفع× معدل دوران الأصول المتداولة

يتطلب الامر التعرف على ما اذا كانت كل بنود الأصول المتداولة ككل او احداها اكبر مما تدعو اليه الحاجة، لذلك من الأفضل تحليل مكونات الأصول المتداولة لذلك تحليل مكونات عائد حق الملكية كما يلي:

أولا – تحليل نسبة مساهمة المخزون في العائد على حقوق الملكية:

يتم تحديد درجة المساهمة في الربحية كما يلي[2]:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المخزون}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

أي ان: عائد حق الملكية = حافة صافي الربح× الرفع× معدل دوران المخزون

[1]–المرجع نفسه، ص ص 97–100.

[2]المرجع نفسه، ص ص 97-100

ثانيا– تحليل درجة مساهمة الذمم واوراق القيض في الربحية:

يتم التحليل وفقا للأسلوب التالي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الذمم و اوراق القيض}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم و اوراق القيض}}$$

أي أن :

عائد حق الملكية= حافة صافي الربح× الرفع× معدل دوران الذمم

ثالثا– تحليل مساهمة الأصول النقدية وشبه النقدية في الربحية

يتم تحليل مساهمة هذا البند في الربحية وفقا للأسلوب التالي:[1]

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{النقدية و شبه النقدية}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{نقدية و شبه نقدية}}$$

أي ان:

عائد حق الملكية = حافة صافي الدخل× الرفع× معدل دوران النقدية وشبه النقدية

بتحليل مكونات الأصول المتداولة ودرجة مساهمة كل بند في الربحية، يتضح ان الشركة تستثمر اكثر مما تدعو اليه الحاجة.

[1]– المرجع نفسه.

المبحث الثالث: معايير وطرق قياس الربحية

تعتبر الربحية مؤشر هام في تقييم الأداء التشغيلي لإدارة المنشأة وهي انعكاس وحصيلة لكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، واما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، ولعل من الضرورة التأكيد الى ان تحليل الربحية يظهر الآثار المشتركة لاداء السيولة والمديونية وإدارة الموجودات على النتائج التشغيلية لادارة المنشأة.

المطلب الأول: معايير الربحية:

تقاس الربحية بعدة معايير نستعرضها كما يلي:

1- القوة الارادية أو العائد على الموجودات:[1]

يستند هذا المعيار في قياس الربحية الى العلاقة بين الربح العمليات الموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

تعرف القوة الايرادية : بانها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، ورياضيا هي عبارة عن نسبة ربح العمليات الى موجودات المؤسسة.

وتقوم فكرة القوة الايرادية على ان قدرة المؤسسة على توليد الأرباح هي محصلة متغيرين رئيسين هما:

- قدرة الأصول على توليد المبيعات، وهو ما يمكن ان يعبر عنه بـــ " دوران الأصول "
- معدل العائد على كل دينار من المبيعات، وهو ما يمكن ان يعبر عنه بـــ "هامش الربح " ، وتتوقف فاعلية هذين المتغيرين على طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 32-33.

وتعد القوة الإرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصاد على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصاد على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والارادات الأخرى، هذا ويمكن تبرير استعمال الربح قبل الفوائد والضرائب والمصاريف الأخرى والايرادات الأخرى بما يلي:

1- تنتج الفوائد عن القرارات المالية الخاصة بتركيبة الجانب الايسر للميزانية، وليس عن القرارات التشغيلية، لذ يجب استبعاد هذا العنصر عند الحديث عن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.

2- لا يجوز اعتبار المصروفات والايرادات الأخرى، خاصة غير المتكررة منها والتي لا تنتج عادة عن النشاط الأساسي للمؤسسة ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة هذا النشاط.

3- اما الضرائب، فان سيطرة الإدارة عليها ضعيفة، ولا سيما ان الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه وبتركيبة الجانب الايسر للميزانية، وهذه أمور تعتبر سيطرة المؤسسة عليها محدودة.

هذا ولا بد من الإشارة الى ضرورة قراءة مدلول القوة الإرادية بعناية فائقة، فالنسبة المرتفعة قد تعني ارتفاع كفاءة استغلال المؤسسة لموجوداتها لا جلتحقيق المبيعات، وعندما تصل كفاءة استغلال الموجودات لحدها الأقصى فان اية زيادة جديدة في المبيعات ستتطلب استثمارات جديدة في الموجودات.

أولا- معادلة القوة الايرادية:[1]

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبية}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$$

وهذه المعادلة مختصرة، وهي لا تبرز العوامل الرئيسية التي تشارك في تحديد القوة الايرادية للمؤسسة ، وهي:

1- معدل الدوران:

ويعني عدد مرات تغطية المبيعات للأصول العاملة.

ويحسب معدل الدوران بموجب المعادلة التالية:

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$$

2- الهامش الربحي:

وهو عبارة عن قدرة دينار المبيعات على توليد الأرباح.[2]

$$\text{الهامش الربحي} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وفي ذلك يمكن وضع معادلة القوة الايرادية، بعد ان نضرب معادلتها الأولى في المبيعات ونقسمها على المبيعات، فتصبح على النحو التالي:

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي الاصول العاملة}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{المبيعات}} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

[1]- المرجع نفسه

[2]- المرجع نفسه، ص ص 33-34.

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول العامة}}$$

= الهامش الربحي × معدل الدوران.

وهنا لا بد من الإشارة الى ان أيا من الهامش الربحي ومعدل دوران لا يقدم لوحده معيارا مناسبا لكفاءة التشغيل، حيث ان الهامش الربحي يتجاهل قضية كفاءة استخدام الأصول، ولان معدل دوران الأصول يتجاهل ربحية المبيعات، ولهذا فانه يتم دمج النسبتين معا لمعالجة هذا القصور، ومنه نستنتج بان معادلة القوة الايرادية تساعد في تقييم كفاءة المؤسسة في ادراة الأصول وإدارة الربح.

ثانيا- عناصر احتساب القوة الايرادية:[1]

لاحتساب القوة الايرادية، نحتاج الى العناصر التالية:

1- المبيعات:

ويقصد بذلك صافي المبيعات بعد طرح ايةمردودات للمبيعات واي خصم مسموح به.

2- صافي الأصول العامة:

وتعني جميع الأصول، أي الموجودات التي تستخدم في عمليات المؤسسة لتحقيق الايراد العادي للعمليات وذلك بعد طرح مخصصات الديون المشكوك فيها والاستهلاكات واية مخصصات أخرى، هذا ويجب استبعاد اية أصول لم تساهم في تحقيق الربح كالأصول المؤجرة وكذلك الاستثمارات.

[1]- المرجعنفسه.ص ص 34- 35.

3- صافي ربح العمليات:

ويقصد به ذلك الربح الذي يتحقق من نشاط المؤسسة الرئيسي باستعمال أصولها العاملة، دون ان يشمل ذلك اية إيرادات او مصروفات لا تتعلق بالعمليات العادية للمؤسسة.

ثالثا: نموذج دوبون لتحليل المالي:[1]

سمي هذا النموذج على اسم الشركة التي طورته، وهي شركة " دوبون الامريكية " وتقوم فكرة هذا النموذج الذي اكتسب شهرة واسعة كأداة فعالة في تحليل الأداء المالي والرقابة عليه وعلى تعرف ربحية المبيعات وانتاجية الأصول، وقد اكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة في تتبع العناصر المؤثرة في القوة الايرادية في كل من قائمة الدخل والميزانية.

ويوضح هذا النموذج ببساطة ان العائد على الموجودات يتقرر من خلال ربحية المبيعات (الهامش الربحي) وقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات (معدل الدوران)، كما يبين كيف يعمل هذان العنصران معا لتأثير على القوة الايرادية للمؤسسة، ويساعد أيضا في تتبع العناصر المؤثرة في كل من الهامش الربحي ومعدل الدوران، هذا ويوضح الشكل رقم (1/1) هذا النموذج الذي يبين ان العائد على الموجودات يتحدد من خلال ربحية المبيعات ومن خلال قدرة الموجودات على تحقيق المبيعات كما تظهره المعادلة التالية:[2]

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

[1]- مرجع نفسه، ص 37.

[2]- مرجع نفسه.

الشكل (1/1) نموذج دوبون[1]:تحليل الربحية وفقا لنظام دوبون

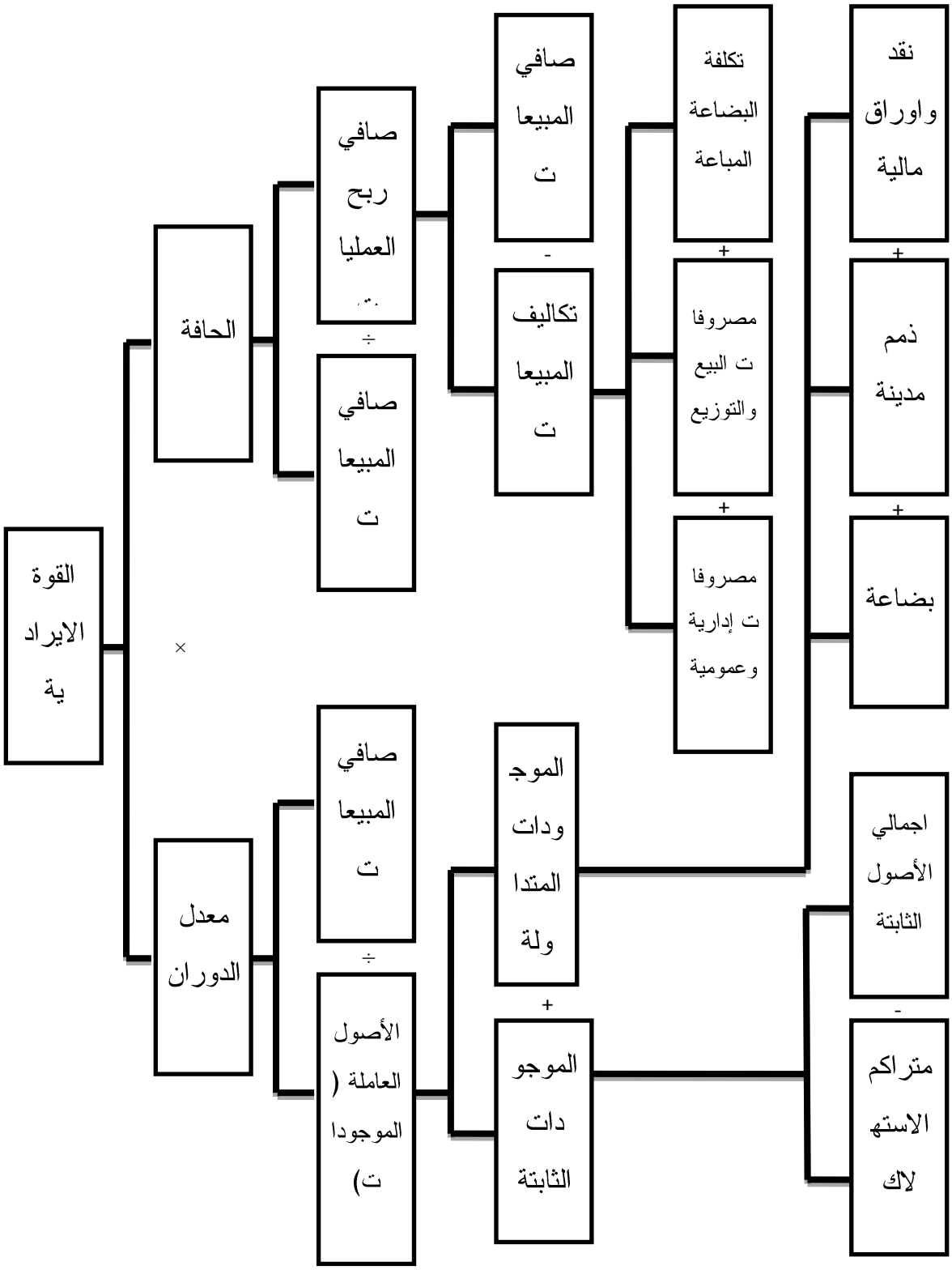

المصدر: عبد الحليم كراجه وآخرون، المرجع السابق، ص 30.

[1]– عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

رابعا: وسائل تحسين القوة الايرادية: [1]

لو نظرنا الى معادلتي القوة الايرادية القصيرة والطويلة:

$$\text{(الهامش الربحي} \times \text{معدل الدوران)} \text{ و} \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الاصول العاملة}}$$

لوجدنا ان تحسين القوة الايرادية قد يتم من خلال الوسائل التالية:

1- تحسين الهامش الربحي مع ثبات معدل الدوران.

2- تحسين معدل الدوران مع ثبات الهامش الربحي.

3- تحسين الهامش الربحي ومعدل الدوران معا.

4- تغيرهما في اتجاهين متعاكسين مع غلبة التغير الإيجابي في الأهمية النسبية للتغير.

كما يمكن تحسين كل من معدل الدوران والهامش الربحي من خلال التغير في البسط او المقام او في الاثنين معا على النحو التالي:

1- تحسين الهامش الربحي:ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال:

أ-زيادة المبيعات بنسبة اكبر من نسبة الارتفاع في كلفة المبيعات الكلية ومصروفات التشغيل.

ب-انخفاض المبيعات وانخفاض تكاليف المبيعات الكلية ومصروفات التشغيل بنسبة اكبر من نسبة الانخفاض في المبيعات.

ج- ثبات المبيعات مع تخفيض تكاليف المبيعات الكلية.

د-زيادة المبيعات مع انخفاض تكاليف المبيعات الكلية.

2- تحسين معدل الدوران: يمكن تحسين معدل الدوران بتحقيق تغير في بسط نسبة معدل الدوران ومقامها بالاتجاهات نفسها المشار اليها في تحسين الهامس الربحي وهي :

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 38-39.

أ- زيادة المبيعات بنسبة اكبر من الزيادة في الموجودات العاملة

ب-تخفيض المبيعات بنسبة اقل من تخفيض الموجودات العاملة.

ت-زيادة المبيعات مع ثبات الأصول العامة.

ث-ثبات المبيعات مع تخفيض الأصول العامة.

2- العائد على الاستثمار: [1]

وهو مقياس آخر من مقاييس الربحية وعن طريقه يمكن معرفة الأرباح المحققة من استثمار جميع الأموال العاملة في المشروع (أي اجمالي موجوداته) أيا كان مصدر هذه الأموال من خارج المشروع او من داخله، ولذلك يدخل بالحساب هذا اعتبار الأرباح الناتجة من العمل الأساسي للمشروع + اية أرباح أخرى ويتم استخراج معدل العائد على الاستثمار كما يلي:

أولا- معادلة العائد على الاستثمار:[2]

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح الشامل (المحاسبي) بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الاموال المستثمرة}} \times 100\%$$

ان مجموع الأموال المستثمرة = مجموع حقوق المالكين + حقوق الغير

= مجموع الأصول مطروحا منها الاستهلاك والأصول غير الملموسة الا اذا كانت مدفوعة الثمن.

ويستخدم هذا المقياس للحكم على كفاءة المشروع ومقارنة مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح بنسبة للمشاريع الأخرى بعكس القوة الايرادية السالفة الذكر التي تبين أرباح المشروع نفسه خلال فترات متعاقبة.

---

[1]- عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص ص 32-33.

[2]- المرجع نفسه.

ثانيا- وسائل تحسين معدل العائد على الاستثمار:

يتم تحسين معدل العائد على الاستثمار بإحدى الوسائل التالية:

1- زيادة صافي الربح الشامل مع ثبات مجموع الأموال المستثمرة.

2- تخفيض مجموع الأموال المستثمرة مع ثبات صافي الربح الشامل.

3- زيادة صافي الربح الشامل بنسبة اكبر من زيادة مجموع الأموال المستثمرة.

3-معدل العائد على حقوق المالكين (أصحاب المشروع)[1]

يشبه هذا المقياس العائد على الاستثمار ولكن الاختلاف هنا ان الأموال المستثمرة التي تظهر في المعادلة هي أموال أصحاب المشروع أي حقوق المساهمين ولا يدخل فيها الأموال المقترضة، ويسمى أيضا العائد على القيمة الصافية.

أولا- معادلة العائد على حقوق المساهمين:

$$\text{معدل العائد على حقوق اصحاب المشروع} = \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي حقوق اصحاب المشروع}} \times \mathbf{100}\%$$

- والمقصود بصافي الربح الشامل بعد الفوائد والضرائب هو الربح المتحقق من عمليات المؤسسة او اية مصادر أخرى بعد طرح الفوائد وكذلك طرح الضرائب، كما سبق واوضحنا ذلك في معدل عائد على الاستثمار.

- اما المقصود بحقوق أصحاب المشروع هي: رأس المال المدفوع مضافا اليه الاحتياطات المختلفة والارباح غير الموزعة وهذه تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الديون الطويلة والقصيرة الاجل، كما يطرح منها اية موجودات غير ملموسة اذ تحدثنا عن صافي حقوق المالكين الملموسة.

[1]- مرجع نفسه، ص 34.

– ويستخدم هذا المقياس لمعرفة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية اوالمهارة في استخدام الموجودات لتحقيق المبيعات (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الايسر (الكفاءة المالية) لتحقيق افضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

4- معيار مؤشر الربحية:

يحقق هذا المعيار الربحية النسبية للمقترح الاستثماري وذلك بقسمة القيمة الحالية لعوائد المقترح الاستثماري على كلفة المقترح الاستثماري.

أولا- معادلة مؤشر الربحية: ويمكن عرض مؤشر الربحية وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المقترح الاستثماري}}{\text{القيمة الحالية لكلفة المقترح الاستثماري}}$$

$$= \frac{\frac{ع}{(1+م)^{ن}} + \cdots + \frac{ع_2}{(1+م)^{2}} + \frac{ع_1}{(1+م)^{1}}}{ك}$$

$$\frac{\frac{ع}{(1+م)^{ن}} \sum_{ن=1}^{ن}}{ك}$$

حيث:

ع = التدفقات النقدية المتوقعة للمقترح الاستثماري

م = معدل الخصم

ك = كلفة المقترح الاستثماري

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 428-430.

ن = عمر المقترح الاستثماري الافتراضي

ت = التوقيت الزمني لتحقيق التدفقات النقدية

ثانيا: قاعدة القرار في المفاضلة بين المقترحات هو زيادة قيمة المؤشر عن الواحد عدد صحيح او نقصانه عنه أي:

1- اذا كانت قيمة مؤشر الربحية > 1

هذا يعني ان المقترح الاستثماري مقبول من الناحية التحليلية حيث يحقق معدل عائد على الاستثمار اكبر من معدل العائد المطلوب ويكون المقترح الأفضل هو الذي يبتعد عن (1) عدد صحيح.

2- اذا كانت قيمة مؤشر الربحية = 1

هذا يعني ان العائد المتوقع من المقترح الاستثماري يغطي معدل العائد المطلوب وبالتالي يمكن قبوله او رفضه.

3- اذا كانت قيمة مؤشر الربحية < 1

هذا يعني ان المقترح الاستثماري مرفوض من الناحية التحليلية حيث ان معدل العائد على الاستثمار اقل من معدل العائد المطلوب مما يعني ان المقترح الاستثماري خاسر من الناحية التقويمية

ثالثا: تقييم معيار مؤشر الربحية:[1]

لهذا المعيار مجموعة من المزايا والعيوب الخاصة به والتي نقدمها فيما يلي:

1- يعتمد المعيار القيمة الزمنية للنقود في تحليله

[1]- مرجع نفسه، ص ص 432-433.

2- يتم الحصول على مؤشر الربحية بعد الاخذ بنظر الاعتبار كلفة رأس المال من خلال استخدام كمعدل للخصم

3- تمكن طريقة مؤشر الربحية من توضيح مدى جاذبية مشروع الاستثماري مقارنة بالمشاريع الأخرى

رغم هذه المزايا فان هناك بعض جوانب العيوب في هذا المعيار وهي:

-تفترض هذه الطريقة ثبات كلفة التمويل طوال فترة حياة المشروع.

-لا توضح بشكل واضح المساهمة الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

مما تقدم يمكن القول بان اللجوء الى هذا المعيار يضمن لنا استخراج مستوى الربحية المقترحات الاستثمارية البديلة لاختيار اكبرها ربحية من خلال العلاقة بين القيمة الحالية لعوائد المقترح الاستثماري وتكاليف ذلك المقترح.

المطلب الثاني: نسب الربحية

توضح نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، [1] وبالتالي مدى قدرة الإدارة على تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو الربحية، وبالإضافة الى أهمية هذه المجموعة من النسب للادراة- شأنها شأن مجموعات النسب السابق الإشارة اليها- فان نسب الربحية تهم أيضا الملاك وأصحاب القروض طويلة الاجل، ولعل اهم نسب الربحية نجد ما يلي: [2]

أ- **نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة والوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 327-330.

[2]- محمد عباس البدوي: المحاسبة والتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 368-369.

من نتيجة اجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:[1]

$$\text{نسبة ربحية الاصول} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

وعادة ما يطلق على هذه النسبة بالقوة الايرادية، وتحسب بموجب المعادلة التالية [2]

$$\text{نسبة القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي الربح العمليات الفائدة و الايرادات و المصاريف الاخرى و الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

تعتبر هذه النسبة من افضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة، وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في الاستخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

ب- **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تمثل مردودية الأموال الخاصة، او هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، كما تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية اسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، ويمكن حساب هذه النسبة بموجب العلاقة التالية:[3]

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

او تحسب كما يلي:

---

[1]- مبارك سلوس، مرجع سابق، ص 52.

[2]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 327-330.

[3]- مرجع نفسه، ص 52.

$$\text{نسبة ربحية الاموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، ويحكم مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الاجل مضافا اليها هامشا ربحيا للتعويض على مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين.[1]

ج- **نسبة مجمل ربح العمليات:** تهدف هذه النسبة الى اللقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، ويتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية: [2]

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها.

د- نسبة ربحية الأموال المستثمرة: [3]

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 330.

[2]- ، مرجع نفسه، ص ص 327-328.

[3]- منير شاكر محمد: التحليل المالي- مدخل صناعة القرارت، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2 ، 2008، ص ص 62-63.

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا ويجب ان لا تنخفض الى مستوى سعر الفائدة في السوق او اقل لان ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بايداعها في بيوت المال، وباستخدام متوسط رأس المال المستثمر تصبح النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الاموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \times 100\%$$

ويحسب متوسط رأس المال المستثمر كما يلي:

$$= \frac{\text{رأس المال المستثمر اول المدة} + \text{رأس المال المستثمر آخر مدة}}{2}$$

ولا يمكننا الحكم على هذه النسبة الا من خلال المقارنة مع النسبة ذاتها للمنشآت المماثلة او القطاع الاقتصادي الذي ينتمي اليه المنشأة او مع السنوات السابقة وكذلك مع سعر الفائدة السائد في السوق.

ه- حافة ربح النشاط:

وتحسب هذه النسبة كما يلي: $\frac{\text{ربح النشاط قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل خصم الفوائد والضرائب، وتقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تظهر للمنشأة وخاصة فيما يتعلق بتغير أسعار السلع او تغير تكاليف الإنتاج او تغير حجم المبيعات.

المطلب الثالث: دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية:

لعل السبب الرئيس الذي يدفع المؤسسات المالية للجوء لتقنية التوريق يتمثل في التحرر من القيود الميزانية العمومية حيث تقضى القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدا كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات للمقابلة الديون المشكوك فيها وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتعبئة من ربحية البنوك التجارية.

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلا مناسبا حيث يسمح بتدوير جزء من الاصول السائلة الناجمة عن التوريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى اغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك، اي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية العمومية.

الى جانب هذا، هناك مجموعة من الاهداف لتقنية التوريق التي تؤدي الى وتسهيل زيادة ربحية البنك التجاري وفي مقدمته ما يلي:[1]

1- رفع كفاءة ادورة المالية والانتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الاصول غير السائلة الى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرو اخرى، مما يساعد على توسيع حجم الاعمال للمنشآت بدون الحاجة الى زيادة حقوق الملكية.

2- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

3- تقليل مخاطر الائتمان الاصول، من خلال توزيع المخاطر الائتمانية* على قاعدة عريضة من خلال اكتتاب عدد كبير لشراء السندات .

---

[1]- حسين فتحي عثمان: التوريق الحضري للديون، الممارسة والاطار القانوني، بحث منشور في دليل الكتروني للقانون www.arablaioinof.com

*- عدم قدرة العميل على الوفاء بإلتزماته .

4- تراجع احتمالات تعرض المستثمرين الأخطار المالية، وانعاش سوق الديون الزائدة.

5- تحقيق وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعى لكفاية رأس المال.

6- تنشيط السوق الاولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.

7- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، تنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.

8- التوريق اداة مالية تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب العديد من الاجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الاقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

9- توفير العملات الاجنبية في حالة التوريق عبر الحدود، فيما لو أمكن التعامل مع احدى المؤسسات المهتمة بتحويلات العاملين في الخارج، أو بطاقات الائتمان وغيرها.

هذه بعض العناصر التي تؤدي الى زيادة ربحية البنوك التجارية من خلال عمليات التوريق، والتي ساهمت في تحسين قوائم المالية للمؤسسة وتهتم أكثر بكفاية رأس المال وبالتلى تكون المؤسسة المالية في صورة أقوى، وأكثر جاذبية لتعامل معها في مجال الاقراض، وبالتالي تزيد وتسرع من دورة رأس المال وتزيد ربحية البنوك التجارية (فوائد).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نلخص أن الربحية مفهوم واسع ومتعدد، وأمر ضروري لبقاء واستمرار أية مؤسسة وغاية يتطلع اليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وكن مهما تعددت الطرق والصيغ المعبرة عنها الا أنها تبقى مؤشرا لقياس فعالية نشاط المؤسسة، وهدف أساسي يستدعي تحديد السياسات وتجنيد كل الوسائل والطاقات الممكنة البشرية والمالية لتحقيقه، كونها مؤشرا ويبين مدى كفاءة نشاط الإدارة المؤسسة.

فالاهتمام بهذا الجانب من العملية يستوجب الالمام بالأساليب العملية الحديثة المدرجة ضمن مختلف التقنيات المساعدة على التحليل الربحية في المؤسسة، والتي من ابرزها نسب الربحية التي تأتي في صميم مختلف الوظائف، اذ تعد همزة وصل بين تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين.

ولهذا سنقوم في الفصل القادم بدراسة ميدانية في احدى أكبر البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث سنقوم بدراسة ومعرفة أهم الآليات التي اتبعها لزيادة ربحيته.

الفصـل الثالث

دراسة ميدانية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية على عينة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجودة بمنطقة المسيلة، والذي سنحاول من خلاله اسقاط الجانب النظري الذي تم معالجته في الفصلين السابقين استنادا الى المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة تقنية التوريق الذي يزيد من ربحية البنوك وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان.**المبحث الاول:** مفاهيم عامة حول بنك BADR

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول بنك BADR

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول بنك BADR:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اهم البنوك الرائدة في عملية تمويل التنمية بالجزائر وهذا راجع الى ما يقدمه من خدمات وتسهيلات في عملية منح التمويل، وبالأخص الموجه منها الى المؤسسات الاقتصادية، وفيما يلي تناولنا مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بدءا بتقديم عام للبنك الى غاية تقديم نموذج لمشروع تم تمويله من قبل البنك.

المطلب الاول: نشأة ومراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا:: نشأة بنك التنمية والفلاحة الريفية[1]:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اطار اعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذلك من خلال اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82- 106 بتاريخ 13 مارس 1982 وبراس مال قدره 2.2 مليار دينار جزائري.

تكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية في البداية من 140 فرعا مباعه من قبل البنك الوطني الجزائري ويضم حاليا شبكة لديها اكثر من 290 فرعا و 41 مكاتبا اقليميا واكثر من 7000 مديرا وموظفا في اطار تفعيل هياكل المركزية والاقليمية والمحلية.

بصدور مرسوم 84-85 المؤرخ 30 افريل 1985 اصبح يعرف ببنك الايداع والتنمية وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك الى شركة مساهمة براس مال قدره 22000.000.00 دينار جزائري مقسمة الى 2200 سهم أي بقيمة 1000000 للسهم الواحد.

---

[1] - انظر في ذلك الى:
- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة بتاريخ: 2012،
CONSULTE LE:08/01/2013www.BADR-BANK.DZ

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم المشورة والمساعدات للشركات الاقتصادية العمومية في اطار استخدام وادارة وسائل الرفع المتاحة لها، مع احترام سرية البنك.

وجاء القانون تحت رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بالعملة والائتمان والذي نص على اعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية شخصا اعتباريا يعمل على تلقي الاموال من الجمهور، القيام بالعمليات الاقراضية والسماح للعميل بالقيام بتسيير حساباته المالية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ضمن البنوك العامة والذي تتمثل مهامه بصفة اساسية بصفة اساسية في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز المناطق الريفية وترقية ودعم لنشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل تقرير« BANKERS ALMANACH » الطبعة الاولى سنة 2001 كأول بنك وطني، والثالث عشر في افريقيا و 668 في العالم من اصل 4100 بالاستناد على كل من كثافة شبكتها واهمية القوة العاملة لديها.

بعد صدور قانون النقد والقرض 10- 90 في 1990/04/14 والذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص اصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار والمساهمة في التنمية.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال تطوره بثلاثة مراحل اساسية وهي:

- 1982 -1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال هذه السنوات الثماني هو ترسيخ وجوده في المناطق الريفية من خلال فتح مكاتب في مناطق زراعية عديدة.

اكتسب بنك الفلاحة والتنمية الريفية سمعة وخبرة مثبتة في تمويل القطاع الزراعي والصناعات الغذائية الزراعية، ويرجع هذا التخصص في مجال التمويل للألية التي فرضها الاقتصاد المخططة والمقتضية بتخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

- 1991 -1999:

لقد تم بموجب قانون النقد والقرض الغاء التخصص البنكي مما ادى الى توسيع نشاط البنك ليشمل كافة القطاعات الاخرى، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الاقتصادية مع بقائه الشريك ذا الافضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، اما في المجال التقني فقد شهد هذه المرحلة ادخال وتعميم استخدام الاعلام الالي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الاجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة مايلي:

- **1991:** تنفيذ نظام SWIFT * لتنفيذ التجارة.
- **1992:** تنفيذ SYBUمع مختلف وحدات المعالجة المصرفية (ادارة القروض، ادارة المعاملات النقدية، وادارة الاستثمارات، والوصول عن بعد الى حسابات العملاء) في

* - نظام سويفت: (THE SOCIETY FOR WORLD WIDE INTER BANK FINANCIAL TELE COMMUICATION) عبارة عن شبكة للاتصالات انشات في عام 1973 ومقرها في بلجيكا تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل: التليكس والتلغراف.

اطار ما يسمى (TELERAITEMENT)، حوسبة جميع عمليات التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بفتح الاعتمادات المستندية حيث اصبحت مدتها لا تتجاوز مدة معالجتها 24 ساعة.

بالإضافة الى ذلك فقد تم ادخال نظام محاسبي جديد على مسوي كل الوكالات.

- **1993:** الانتهاء من حوسبة الشبكة المصرفية الخاصة بالبنك الكامل.
- **1994:** بدء العامل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- **1996:** ادخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيق.
- **1998:** بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك (LA CARTE INTER CIB :BANCAIRE)
- **2000-2007:**

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الاقتصادية في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة تطورات التالية:

- **2000:** القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسة مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على ادارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

- **2001:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة

بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء الى جانب ذلك قام بتحقيق مفهوم بنك الجلوس (LA BANQUE ASSISE) والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

- **2002:**تعميم تطبيق بنك الجلوس والخدمات على مستوى جميع وكالات البنك.

- **2004:** ادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة فبعد ان كان يستغرق وقت تحصيل الشيكات مدة 15 يوما بالبنك اصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك بدر بوقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، اضافة الى ذلك تم تعميم استخدام الشبابيك الالية للأوراق النقدية والمرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الالي والعلات التلقائية بين البنوك.

- **2005:** وفي اطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر تطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد الى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرضا جديد قصير الاجل يسمى (A.I.G) والذي يكون مضمونا بسلع عقارية او اوراق مالية.

- **2006:** اصدار بطاقات (CARTE BADR DE RETRAITE): CBR التي عممت على وكالات البنك على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

- **2007:** بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التامين في ماي 2007، فقد قم بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

المطلب الثاني: مهام واهداف البنك:

اولا: مهام البنك:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتوفير الاحتياجات الاقتصادية ولإعادة الاعتبار للاستغلال الاقتصادي للبلد من خلال محاربة التبعية الغذائية ورفع المستوى المعيشي لسكان الارياف وتتمثل مهام البنك الرئيسية فيمايلي:

- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية، وصرف العملات العملات الاجنبية النقدية.
- فتح حسابات لأي شخص بناء على طلبها.
- المشاركة في جمع المدخرات وذلك من خلال قبول الودائع.
- المساهمة في تطوير القطاع الزراعي.
- ضمان تعزيز الصناعات الغذائية والحرفية[1].

ثانيا: اهداف البنك:

من اهم الاهداف المسطرة من طرف ادارة البنك في المديين القصير والمتوسط مايلي:

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية.
- ادارة صارمة البنك كما في دينار النقدية والعملات الاجنبية.
- ضمان تنمية متناسقة للبنك في المجالات المتعلقة بأنشطته.
- السعي الى تحقيق رضا عملائه خلال تقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم.
- تكييف ادارة حيوي تتعايش ومتطلبات التغيير للمحيط الاقتصادي.
- تطوير الاعمال من خلال ادخال تقنيات جديدة مثل: ادارة التسويق، وادخال مجموعة جديدة من المنتجات.

[1] - يسمى ببنك الجلوس لانه يتم فيع استقبال العميل بالجلوس في مكان مريح حيث يواجه مباشرة الموظف البنك، CONSULTE LE:08/01/2013www.BADR-BANK.DZ

بغية تحقيق تلك الاهداف قام البنك بتهيئة الشروط للإنطاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية امام البنوك الخاصة المحلية والاجنبية، حيث قام البنك بتوفير شيكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة واجهزة وانظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع ادخال تعديلات على التنظيمات الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط الوطني واحتياجات السوق.

كما يسعى البنك الى التقرب اكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على اكبر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الاهداف بفضل قيامه ب:

1) رفع حجم الموارد باقل تكاليف.
2) توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
3) تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثالثا: استراتيجية البنك:

تكمن استراتيجية البنك الى التركيز على مجالات معينة في التمويل والتي تشمل:

1)القطاع الزراعي.
2)الصيد البحري والثروة السمكية.
3)تمويل برامج التنمية الريفية.

تحظى برامج التمويل التنمية الريفية من طرف الحكومة باهتمام خاص من قبل البنك والتي تتمثل فيمايلي:

- الائتمان لتوظيف الشباب الذين يدخلون القطاعات الاستراتيجية للبنك.
- القروض للأفراد في سياق انشاء الاعمال التجارية في المناطق الريفية.

- قروض السكن الريفي في سياق الطلب الفعال وبدعم من الصندوق الوطني للسكن.
- قروض للمهنيين (الخريجين في مجال الطب وغيرها...الخ) في المناطق الريفية[1].

المطلب الثالث: تقديم وكالة المسيلة[2].

تعتبر وكالة المسيلة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية اهم الوكالات ولاية المسيلة نظرا لموقعها في مركز الولاية ولقربها من المديرية المركزية بالإضافة الى قربها من المصالح الولائية الحساسة الاخرى.

أولا: لمحة عن وكالة المسيلة

تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بتاريخ فيفري 1983 مع ثلاث وكالات اخرى وهي وكالة عين الملح ووكالة حمام الضلعة اللذين ابتداء العمل على التوالي سنة 1988 و 1984 وقد كانت وكالة BADR بالمسيلة تابعة لفرع BADR الجلفة، وبالنسبة لجانب التكوين وتحقيق الاهداف التي سطرتها الادارة المركزية والتي ترمي الى رفع المستوى المهني لمجموع العمال تمت بمشاركة عدد كبير من الاعوان في مختلف الملتقيات التي نضمها المركز الجهوري للتكوين.

كما يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بولاية المسيلة على خمس وكالات تابعة له و93 موظف موزعين حسب الجدول التالي:

[1] WWW.BADR-BANK, DZ CONSULTE LE :08/01/2013.

[2]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة، بتاريخ 2012.

الجدول رقم (01/03) الوكالات التابعة لولاية المسيلة

الرقم	الوكالات	الاطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
1	مديرية المسيلة	11	05	07	23
	الوكالة المركزية	06	22	04	32
2	وكالة سيدي عيسى	01	06	02	09
3	وكالة بوسعادة	01	10	04	15
4	وكالة عين الملح	01	03	01	05
5	وكالة حمام الضلعة	02	04	03	09
المجموع		22	50	21	93

المصدر: مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة[1]:

يعتبر من السياسات المتبعة لتحقيق اهداف البنك لأنه يحدد مسؤولية ودور كل هيئة داخل النظام:

- **المدير:**

يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال بالإشراف على مستوى كما يدرس المدير ملفات القروض واعطاء الموافقة عليها وتتكون هذه المجموعة من مديريات فرعية ودائرة ادارية وخلية قانونية وكل واحدة تحتوي على مصالح تابعة بعا كما تضم ايضا الامانة وخمس وكالات في ولاية المسيلة.

- **الامانة:**

يتمثل دور الامانة في الاهتمام بالمراسلات والبريد الصادر والوارد.

ثالثا: المديرية الفرعية للاستغلال:

تحتوي على المصالح التالية:

أ-مصلحة القروض:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث انها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف انواعها واشكالها، سواء كانت موجهه لتمويل للزبون، بضمان القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

ب-مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات للاستيراد والتصدير، من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما ينجلي دورها في التعامل بالعملة الصعبة، سواء في صورتها النقدية اي

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة.

بيع وشراء العملة او في شكل تحويلات، اضافة الى اعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الاجنبية اي بمعنى انه يتم فيه توطين الفواتير حيث بواسطتها يتم تحويل الاموال بالعملة الصعبة من الزبون المستورد الى حساب المورد في الخارج من خلال ثلاثة انواع من التحويلات:

- التحويل الحر.
- التحويل المستندي.
- القرض المستندي.

ج- مصلحة الحركة التجارية:

تهتم بالشؤون التجارية التي يقوم بها البنك من بيع وشراء.

د- مصلحة البطاقات الائتمانية والرفع:

تقوم هذه المصلحة بفتح واغلاق مختلف الحسابات وكذلك حساب الفوائد لأصحاب الدفاتر اليومية وتقوم ايضا بتسجيل العمليات اليومية الخاصة بالدفع والسحب بالتنسيق مع الوكالة.

- **المديرية الفرعية للمحاسبة:**

تحتوي على المصالح التالي:

أ- مصلحة المحاسبة والمراقبة:

هي المصلحة التي تراقب الاوراق المحاسبية المنجزة يوميا ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها شكلا ومضمونا.

ب- مصلحة المحاسبة والجباية:

من المصلحة التي تراقب الاوراق الادارية للبنك الخاصة بالترقية والتنسيق مع مختلف المديريات المركزية بالعاصمة وكذا الوكالات المركزية.

ج- مصلحة التحليل والاصلاح:

هي المصلحة التي تتم على مستواها احصاء المشاكل الادارية الخاصة بالبنك والوكالة المركزية وايجاد الحلول لها.

- **المديرية الفرعية لمتابعة المخاطر:**

تحتوي على المصالح التالية:

أ-مصلحة متابعة الحركة التجارية والتجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بمتابعة الحركة التجارية في السوق الوطنية والعالمية خاصة ما يتعلق بالعملات وتحويلاتها ومتابعة عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها البنك.

ب-مصلحة متابعة قبل المنازعات:

تقوم هذه المصلحة بمتابعة كل المشاكل الادارية ودراسة الوثائق الخاصة بالمنازعات القضائية قبل تحويلها الى الخلية القانونية.

ج- مصلحة متابعة الضمانات:

تختص هذه المصلحة في دراسة ما يتعلق بالضمانات المقدمة من طرف العملاء الاقتصاديين.

د-مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

هي المصلحة المسؤولة عن توزيع الميزانية المالية للبنك وكيفية صرفها وكذا مراقبة سير العمليات المالية التي ينجزها البنك واحصائها.

- **الدائرة الادارية:**

تحتوي على المصالح التالية:

أ-مصلحة الموارد البشرية:

الاشراف بصفة كلية على جميع الموارد البشرية والمادية للوكالة المركزية والوكالات التابعة لها فيما يتعلق بالموارد المالية للبنك وبكيفية توظيفها واستغلالها.

ب-مصلحة الامن والوسائل العامة:

تختص هذه المصلحة في تموين كل الاقسام بحاجياتها من الوسائل والموارد، بالإضافة الى ذلك فهي تهتم وتشرف على الامن في البنك.

ج- مصلحة الاعلام الالي:

مهمتها مراقبة جميع العمليات البنكية المسجلة في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل كذلك الاشراف على تنظيم وتخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه والصيانة.

- **الخلية القانونية:**

تحتوي على المصالح التالية:

أ-مصلحة الدراسات القانونية والمنازعات القضائية:

تختص بالشؤون القضائية والقانونية للبنك، حيث يتم فيها معالجة جميع الاعمال والاجراءات القانونية من دراسة الضمانات المقدمة من طرف العملاء والتأكد من سلامة العقود المقدمة، اضافة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة عدم سداد القروض الممنوحة.

ب-مصلحة الارشيف:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة المصلحة الذاكرة، حيث يتم على مستواها ارشفة كل الوثائق التي تنتج وتستعمل من طرف البنك والرجوع اليها في حالة احتياجها.

ج- مصلحة التحصيل:

ومهامها متابعة تحصيل القروض شهريا عن طريق برنامج في الحاسوب وارسال تذكير بالتسديد بزبائن، الذين لم يسددوا الاقساط الشهرية وتحويل ملفات الزبائن الذين لهم ثلاث اقساط فما فوق الى الدراسات القانونية والمنازعات القضائية وتحرير شهادات تسديد القروض للزبائن المسددين.

الوكالة المركزية:

تعد الوكالة القاعدة الاساسية في نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنها يمكن اعتبارها هيكل مصغر لهذا الجهاز البنكي، حيث تسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الاهداف العامة للبنك. وفيمايلي الهيكل التنظيمي الداخلي وكالةBADR المسيلة:

الشكل رقم (1/3) الهيكل التنظيمي لوكالة بدر المسيلة

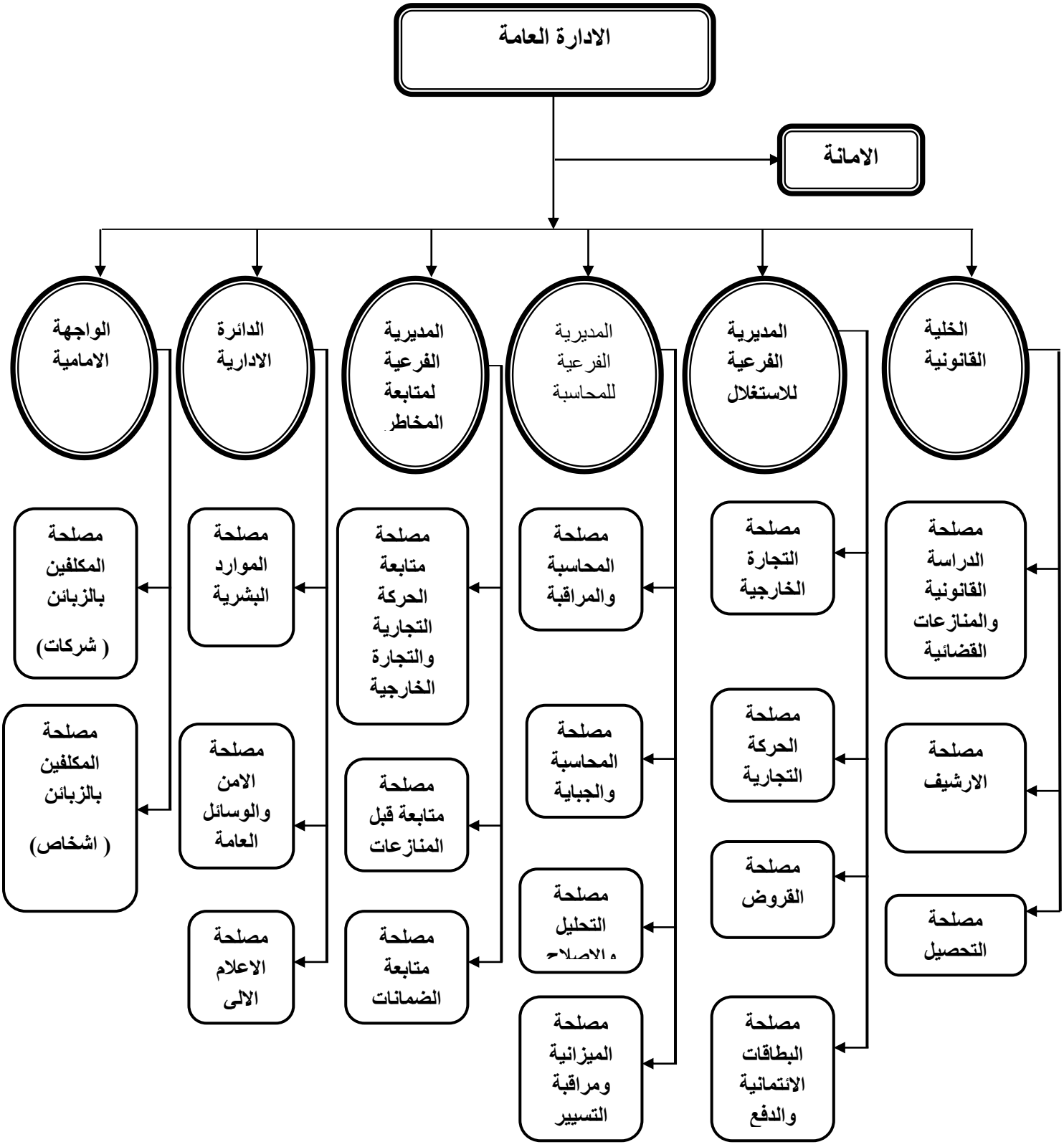

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث الي أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدي اعداد الاستمارة الاستبيان بالإضافة الى مكوناتها طريقة تبويب الأسئلة ثم المعالجة الاحصائية وتحليل نتائج وفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

ثم اعداد الاستمارة على النحو التالي:

1. اعداد استمارة أولية من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستمارة علي المشرف من أجل اختبار مدي ملاءمتها لجميع البيانات.
3. تعديل الاستمارة حسب ما يراه المشرف والأخذ بعين الاعتبار ؟ أراه ونصائح مجموعة من المحكمين الذين تم عرض الاستمارة عليهم.
4. توزيع الاستمارة علي جميع أفراد العينة لجمع البيانات الازمة عليهم.

المطلب الثاني: هيكل الاستمارة

لقد تم تقسيم الاستمارة الى ثلاثة محاور

المحور الأول: التوريق يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية

المحور الثاني: التوريق يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة .

المحور الثالث: توجد علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية وقد كانت

الاجابات علي كل فقرة حسب ليب كارت الخماسي ، كما هم موضح في الجدول رقم "1"

الجدول رقم (2/3) يوضح مقياس ليب كارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المطلب الثاني: عينة الدراسة

تعتبر العينة من أهم الخطوات المنهجية حيث أن الاختبار الأمثل للعينة يضمن للباحث النجاح في باقي خطوات دراسته مما يؤدي الى مصداقية أكبر وهذا ما ادى بنا الى مراعاة مجموعة من الجوانب الهامة لاختبار عينة تمثل المجتمع الاصلي في مختلف جوانبه والمساعدة لتمثيل عينتنا المجتمع الأصلي في مختلف نواحيه

1. -1المعاينة:

ان خصائص مجتمع دراستنا وطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته جعلنا نختار نوعا محدد من المعاينة والذي تمثل في المعاينة العشوائية أين كان استعمالها بهدف استخراج عينة الدراسة وتندرج عينة دراستنا في خانة العينة العشوائية البسيطة وقد يعتقد البعض أن لفظ عشوائية بدل الاختيار.

المطلب الثالث: قياس ثبات الاستبيان

وقد أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية حيث ثم استخدام طريقة معامل ألفاكر ونباخ لقياس ثبات الاستبيان والجدول رقم"1"يوضح ذلك:

جدول رقم (3/3): معامل ثبات "الفا كرونباخ"

أسئلة الاستبيان	الفا كرونباخ	معامل الثبات
27	0.944	0.944

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم"3/3"أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستمارة تقدر ب 0.944 وهذا يشير الى أن الأداة "الاستمارة" تتمتع بدرجة جيدة من الثبات والتجانس الداخلي.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

المطلب الأول: البيانات الشخصية لأفراد العينة

جدول رقم(4/3):توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	12	%40
أنثي	18	%60
المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان.

يبين الجدول رقم"4/3"أن نسبة 40 %من عينة الدراسة من الذكور، و 60 % من عينة الدراسة من الاناث، حيث يتضح أ، عدد الاناث أكبر من عدد الذكور، وهذا يشير الى أن الوظائف الادارية يشغلها الاناث بنسبة أعلي من عدد الذكور.

الجدول رقم(5/3): توزيع العينة الدراسة حسب متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
بدون مستوي	00	%00
ابتدائي	00	%00
متوسط	00	%00
ثانوي	6	%00
جامعي	24	%80
المجموع	30	%100

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان

يبين الجدول رقم "5/3":أن حملة الشهادات الجامعية يمثلون 80 % وهي تمثل أعلى نسبة في عينة الدراسة في حين أن ما نسبته 20 % مستواهم التعليمي ثانوي في حين ينعدم في العينة المستوي المتوسط والابتدائي وبدون مستوى.

ثالثا : الوظيفة: اقتصر تحليلنا على الموظفين فقط نظرا لعدم تجاوب أصحاب الوظائف الأخرى معنا.

المطلب الثاني: تحليل نتائج وفرضيات الدراسة

أولا: حساب العلاقة بين المحاور

لحساب العلاقة بين الفرضيات نستخدم معامل الارتباط بيرسون

الجدول رقم(7/3) : يمثل معامل الارتباط بيرسون بين الفرضيات

الفرضيات	M1	M2	M3
M1	1	0.64	0.70
M2	0.64	1	091
M3	0.70	0.91	1

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم"7/3"أن هناك علاقة ارتباط بين الفرضية الأولي والفرضية الثانية نجد أن معامل الارتباط يمثل 64 % وهو يمثل الارتباط وسط بينما العلاقة الارتباط بين الفرضية الأولى والفرضية الثالثة حيث نجد أن معامل الارتباط يمثل 0.70 وهو ارتباط جيد وايضا هناك علاقة ارتباط بين الفرضية الثانية والفرضية الثالثة حيث نجد معامل الارتباط يمثل 0.91 وهو عبارة عن ارتباط قوي.

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان

1. تحليل فقرات المحور الاول: التوريق يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية

الجدول رقم(8/3):يمثل تحليل في الفقرات المحور الأول

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	sig	الترتيب
1. يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية التكوين المستمر لموظفيه ليتسنى لهم الاحاطة الشاملة والدقيقة بجملة تقنيات التوريق الجديدة	3.1000	1.15	14.69	0.00	2
2. تتماشى الأهداف الإقتصادية لتوريق مع مبادرة بنك الفلاحة والتمنية الريفية	3.033	0.85	19.54	0.00	4
3. أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤهل	3.00	0.74	22.12	0.00	5

لمعالجة مختلف تقنيات التوريق					
4. يساهم التوريق في دفع عجلة تنمية قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث القدرات المالية	3.20	1.03	17.007	0.00	1
5. نجاح التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ناتج عن الشركة الفيدرالية لقروض الإسكان العقاري	3.10	0.95	17.69	0.00	3
6. إن البنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على إستيعاب الكم الهائل من عمليات التوريق	2.83	1.17	13.18	0.00	7
7. يتأثر التوريق بسير الحسن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	2.90	0.95	16.55	0.00	6
مجموع العبارات	3.02	0.72	22.79	0.00	

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم"8/3"نلاحظ أن الفقرة رقم"4" متوسطها الحسابي 3.20 مع انحراف معياري 1.03 جاءت في الترتيب الاول، وذلك حسب الأهمية وشدة الموافقة، في حين الفقرة رقم"5"جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 0.95 والفقرة رقم "1" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 1.15، والفقرة رقم"2"جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.03 وانحراف معياري 0.85، والفقرة رقم 3 جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي3 وانحراف معياري0.74، والفقرة رقم"7"جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب 2.90 وانحراف معياري0.95، وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم 6 بمتوسط حسابي يقدر ب 2.83 وانحراف معياري 1.17.

2. **تحليل فقرات المحور الثاني:** التوريق يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة.

الجدول رقم (9/3): تحليل في الفقرات المحور الثاني

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	sig	الترتيب
8. يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية التوريق داخل الميزانية والتوريق خارج الميزانية	2.86	0.68	23.047	0.0	8
9. ان تطور الاساليب القانونية لنقل ملكية الاصول للمصدر له أثر علي عمليات التوريق	2.86	0.86	8.250	0.0	9
10. ان استخدام الاساليب القانونية باستعمال الطرق الثلاثة في عمليات التوريق كافية لتجنب أي مخاطر قد تحدث في بنك	2.93	0.69	23.235	0.0	7
11. يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الاساليب القانونية لتحسين ادائه	3.93	0.88	20.657	0.0	1
12. يعتمد البنك الفلاحة والتنمية الريفية على استراتيجيات ونماذج ودراسات حديثة لتحسين ادائه	3.26	1.048	17.069	0.0	2
13. ساعدت القوانين والتشريعات بنك الفلاحة والتنمية الريفية علي تسهيل عمليات التوريق	3.13	0.81	20.947	0.0	3
14. ان الضمانات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية علي تسهيل عمليات التوريق	3.13	0.81	20.947	0.0	5
15. ان منتجات عمليات التوريق كافية لتغطية مخاطر الائتمان	3.066	1.11	15.104	0.0	6

16. في السنوات الاخيرة عرفت الجزائر زيادة في ارباحها بسبب عمليات التوريق والتي ترجع الي زيادة دعم القروض	3.13	0.89	19.078	0.0	4
مجموع العبارات	3.081	0.53	31.465	0.0	/

المصدر: من اعداد الطالبة وبالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم (9/3) يتضح أن الفقرة رقم (11) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3,93 وانحراف معياري 0,88، أما الفقرة رقم (12) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـــــ 3,26 وانحراف معياري 1,048، والفقرة رقم (13) جاءت في المرتبة الثالثة وقدر متوسطها الحسابي بـــــ 3,13 وانحراف معياري 0,89، بينما جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (16) حيث بلغ متوسطها الحسابي 3,13 مع انحراف معياري 0,89 وبالنسبة للفقرة رقم (14) فجاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,13 وبانحراف معياري 0,81 ، والفقرة رقم (15) جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3,06 مع انحراف معياري 1,11، بينما الفقرة رقم (10) جاءت في المرتبة السابعة وقدر متوسطها الحسابي بـــــ 2,93 مع انحراف المعياري 0,69، وجاءت بعدها الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي 2,86 وانحراف معياري 0,86، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي 2,86، مع انحراف معياري 0,68.

3- تحليل فقرات المحور الثالث: يلعب التوريق دور فعال في زيادة ربحية البنوك التجارية.

الجدول رقم (10/3): تحليل الفقرات المحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig	التركيب
17. يساهم التوريق في زيادة ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3,13	0,93	18,314	0,00	6
18. إن أنواع الربحية التي يتعامل بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافية لإتمام عمليات التوريق	3,13	0,89	19,078	0,00	7
19. إن النظريات الربحية التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لها القدرة على معالجة مخاطر عملية التوريق	3,03	0,61	27,087	0,00	10
20. تؤثر مساهمة الموجودات والمطلوبات في الربحية على زيادة حدة المنافسة بين البنوك	2,83	0,69	20,947	0,00	11
21. يواكب بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير الربحية في الوقت الراهن بشكل عادي لزيادة أرباحه	3,13	0,81	20,651	0,00	8
22. إن نسب الربحية لها دور في زيادة أرباح بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3,33	0,88	17,954	0,00	2
23. إن نسب الربحية التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافية لزيادة عمليات التوريق	3,40	1,03	14,227	0,00	1
24. يؤثر التوريق في زيادة ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل إيجابي	3,26	1,25	16,696	0,00	3
25. تعد الطرق والأساليب التوريق التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية سبب	3,16	1,05	16,469	0,00	5

في زيادة أرباحه					
26. تعتبر ضمانات التوريق كافية لزيادة ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3,16	0,95	17,696	0,00	9
27. يعتبر استخدام بنك الفلاحة والتنمية الريفية التوريق سبب في زيادة أرباحه بشكل عادي في الوقت الراهن	3,23	0,93	18,936	0,00	4
مجموع العبارات	3,16	0,69	25,068	0,00	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات spas

من الجدول رقم (10/3) يتضح أن الفقرة رقم (23) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3,40 وانحراف معياري 1,03، أما الفقرة رقم (22) فجاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3,33 وانحراف معياري 0,88، والفقرة رقم (24) فجاءت في المرتبة الثالثة قدر متوسطها الحسابي بـــــ 3,26 وانحراف معياري 1,25، بينما جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (27) حيث قدر متوسطها الحسابي 3,23 وانحراف معياري 0,93، وبالنسبة للفقرة رقم (25) فجاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,16 وبانحراف معياري 1,05، والفقرة رقم (17) فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3,13 وإنحراف معياري 0,93، بينما الفقرة رقم (18) فجاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بـــــ 3,13 وإنحراف معياري 0,89، وبالنسبة للفقرة رقم (21) فجاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3,13 وإنحراف معياري 0,81، بينما الفقرة رقم (26) فجاءت في المرتبة التاسعة حيث قدر متوسطها الحسابي بـــــ 3,10 وانحراف معياري 0,95 وجاءت بعدها الفقرة رقم (19) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 3,03 وانحراف معياري 0,61، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي 2,83 مع انحراف معياري 0,69.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الخاصة بالمحور الأول:

لدينا: H_0: التوريق لا يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية.

H_1: التوريق يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية.

بناءاً على تحليل النتائج في المحور الأول وجدنا المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات من (1-7) يساوي 3,02 وقيمة t المحسوبة تساوي 22,79 وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي 2,04، ومستوى الدلالة يساوي (0,000) وهي أقل من 0,05 وبالتالي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإجابات عينة الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وهذا يدل على أن التوريق يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية في الجزائر، لأنها لا تتعامل به.

2- اختبار الفرضية الخاصة بالمحور الثاني:

لدينا: H_0: التوريق لا يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة.

H_1: التوريق يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة.

بناءاً على تحليل نتائج المحور الثاني وجدنا المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات من (8-16) يساوي 3,08 وقيمة t المحسوبة تساوي 31,46 وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي 2,04، ومستوى الدلالة يساوي (0,000) وهي أقل من 0,05 وبالتالي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإجابات عينة الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وهذا يدل على أن التوريق يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة. لأن البنوك الجزائرية ليس لها قدرة يتعامل بالتوريق

لعدم توفر الإمكانيات والوسائل المتطورة لأنها مازالت لم ترقى إلى المستوى العالمي كي تستخدم التوريق كبديل للأموال الخاصة.

3- اختبار الفرضية الخاصة بالمحور الثالث:

لدينا: H_0: لا توجد علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية.

H_1: توجد علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية.

بناءاً على تحليل نتائج المحور الثالث وجدنا المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات من (17-27) يساوي 3,16 وقيمة t المحسوبة تساوي 25,06 وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي 2,04، ومستوى الدلالة يساوي (0,000) وهي أقل من 0,05 وبالتالي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإجابات عينة الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وهذا يدل على أن التوريق توجد علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية، لأنها لا تملك أية فكرة عن هذه التقنية وموظفيها فهم أميون من ناحية عدم معرفتهم بهذه التقنية ولهذا فإن البنوك لا تستخدم هذه التقنية ولا تزيد من ربحية البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية يمكننا استخلاص ما يلي:

- التوريق لا يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية وذلك من خلال أن البنك لا يملك أية معلومة عن هذه التقنية عكس البنك في الدول المتقدمة.
- لا يساهم التوريق في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة، لأن البنك مازال يستخدم الأساليب التقليدية ولم يرقى إلى المستوى الذي يسمح له باستخدام هذه التقنية.
- لا يلعب التوريق دور فعال في زيادة ربحية البنوك التجارية لأن ربحية البنوك ليس لها علاقة بالتوريق و أن أرباح البنك لا تتعلق بهذه التقنية لأنه أصلا لا تستخدم هذه التقنية وهي لشيء لا يستخدم أن يكون له دور.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الاهتمام بالخدمات المصرفية يعد واحدا من الاتجاهات المهمة والحديثة التي شهدت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة في كافة المجتمعات، حيث أن الأمر لم يقتصر على تقديم منتجات وخدمات مصرفية بشكل واسع فحسب وإنما يتعدى ذلك الى البحث عن الاساليب والطرق التي يجب ان يتم بها اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بزيادة ربحية البنوك التجارية، ويعتبر التوريق من أهم العناصر الأساسية لأداء هذه المهمة عن طريق تكامل أنشطة واستخدام القروض العقارية بدلا من القروض الفلاحية، ومن خلال التعمق في دراسة هذا الموضوع في جانبه النظري يتبين أن التوريق في مجال زيادة أرباح البنوك التجارية ضروري، نظرا لما له من أهمية خاصة بالنسبة للعميل بحيث يوفر له المعلومات اللازمة التي يمكن من خلالها اختيار البدائل المتاحة من جهة وأن يعود بفائدة على المصاريف بحيث يساهم في استقطاب العملاء المرتقبين وتوجيه سلوكياتهم نحو الطلب الايجابي على خدماتهم بالقدر الذي يضمن بقاءهم وتحقيق لهم النمو والربحية من جهة ثانية.

وقد سمحت الدراسة الميدانية التي أجريت ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من ابيان عدم وجود تقنية التوريق وعدم الاهتمام بعمليات التوريق، برغم ما لها من تأثير إيجابي على ربحية البنوك.

النتائج:

أهم ما توصلنا إليه من هذا البحث ما يلي:

- يوفر التوريق السيولة النقدية للبنك التجاري ويقلل من المخاطر الائتمانية من خلال اكتتاب عدد كبير من المكتتبين لشراء سندات.
- تؤدي عملية التوريق إلى تقليص أهمية البنك التجاري في عملية الوساطة المالية، مما ينتج عنه تقليص نسبة الأصول والخصوم المالية، وتنشيط سوق تداول السندات.
- تعد الربحية الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه كل البنوك التجارية وزيادة أرباحها.
- عدم وجود الشفافية والمصداقية في إعطاء المعلومات.
- عدم وجود علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية، ومنه لايزيد من القدرة التمويلية للبنوك التجارية، لأن البنوك لاتستخدم ولا تتعامل بهذه التقنية ولا تبذل جهدا للتعرف عليها واستخدامها.
- عدم مساهمة التوريق في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة، لأن البنوك الجزائرية لا تستخدم هذه التقنية.
- عدم وجود علاقة بين التوريق وزيادة ربحية البنوك التجارية لأن البنوك تتعامل بالقروض الفلاحية ولا تتعامل بالقروض العقارية.
- عدم تدريب وتكوين العمال من اجل تعرف وفهم تقنية التوريق وتنمية مهاراتهم.
- غياب الوعي الثقافي لموظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية عن تقنية التوريق.
- عدم مواكبة التطور التكنولوجي وعدم الاستفادة من التغيرات والتطورات الحاصلة من أجل الاستفادة من التوريق واستخدامه لزيادة ربحية البنوك التجارية.

الاقتراحات: في ضوء النتائج التي توصلنا اليها في هذه الدراسة يمكننا الخروج بجملة من الحلول من أهمها:

- محاولة مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يعملوا على تطبيق المفهوم الحديث لتقنية التوريق، والاهتمام أكثر بعمليات التوريق، من أجل كسب عملاء جدد والمحافظة على ولاء العملاء الحاليين.
- العمل على إحداث مصلحة تهتم بتقنية التوريق على مستوى كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من أجل تخطيط لعمليات التوريق وتنفيذها في الوقت المناسب ومراقبة الأداء والنتائج المتوصل إليها ومحاولة تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب، من أجل تحقيق أهداف التوريق.
- على إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محاولة التنويع في القروض مثل توريق القروض العقارية بدلا من استخدامها للقروض الفلاحية من أجل زيادة أرباحه.
- القيام بدورات تكوينية وتدريبية للعمال على مستوى البنك لفهم تقنيات التوريق، من أجل الوصول إلى الأداء الفعال وتجديد الأفكار وتنمية المهارات لدى العاملين في البنك.
- يحاول على مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال العمل المصرفي، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الاستفادة أكثر فأكثر منها في تقنية التوريق.

آفاق الدراسة:

موضوع «دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية» هو موضوع يستحق الاهتمام من طرف البنوك والمتعاملين الاقتصاديين والدولة خاصة مع التطور التكنولوجي وازدياد الاقتصاد وأرباح. وضعف الاقتصاد الجزائري لأننا نستخدم الطرق التقليدية في زيادة الأرباح، ولهذا فالبحث في هذا الموضوع يتطلب دراسات كثيرة وما يمكن طرحه من تساؤلات مستقبلية تثري هذا الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد بوراس: أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، 2003.
2. أحمد صالح عطية: مشاكل المحاسبة والاقصاء في صناديق الاستثمار، دار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003.
3. حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
4. زياد رمضان ومحفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 3: دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2006.
5. سعيد عبد الخاق: توريق الحقوق المالية، كتاب منشوري خلاصته في موقع البوابة القانونية: www.tashrent.com.
6. سليمان أبو صبحا: الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009.
7. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 1987.
8. طارق طه: إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2005.
10. عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2006.

11. عبد الغفار الحنفي وآخرون: الإدارة المالية، الدار الجامعية، قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1997.
12. عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
13. عبد الغفار حنفي: بورصة الاوراق المالية: أسهم– سندات– وثائق الاستثمار، الخيارات، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.
14. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999.
15. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني: اندماج الاسواق المالية، أسبابه وانعكاسه على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
16. فليح حسن خلف: النقود والبنوك، ط 1 ، عالم الكتب الحديث، اربد، 2006.
17. محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندري، مصر، ط 1 ، 2007.
18. محمد صالح الحناوي: السيد عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسة المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. محمد صالح الحناوي: جلال ابراهيم العبد: بورصة الاوراق المالية، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية،2002.
20. محمد عباس البدوي: المحاسبة والتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2009
21. محمد عزة غرلان: اقتصادية النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.
22. مدحت صادق: أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة،2001.

23. مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

24. منير ابراهيم هندي: الفكر الحديث في ادارة المخاطر، الهندسة المالية بإستعمال التوريق – الجزء الاول: التوريق، كلية التجارة: جامعة طنطا بالإسكندرية، توزيع ونشر بالإسكندرية مكتبة جامعة جدار للدراسات العليا.

25. منير شاكر محمد: التحليل المالي– مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2 ، 2008.

المذكرات والأطروحات:

1. دريدي بشير: سياسات المزيج التسويقي واثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، 2006/2005.

2. صدام ذبيح: دور إدارة المخزونات في تحسين ربحية المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013/2012.

3. عمار بوطكوك: دور التوريق في نشاط البنك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية، 2007–2008.

المجلات والبحوث والوثائق:

1. ادراة البحوث والدراسات والنشر، التسيد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة فصيلة، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1994.

2. وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة بتاريخ: 2012،

3. حسين فتحي عثمان: التوريق الحضري للديون، الممارسة والاطار القانوني، بحث منشور في دليل الكتروني للقانون www.arablaioinof.com

الكتب باللغة الأجنبية:

1. christion le hir:le fonds connom de cerances- la titrisstion loi de 23 décembre 1988. La revue banque editeur:PARIS.1994.
2. Michiele Ceresoli. Michel Guillaud:TITRISATION- gestion financiere de la banque. Eska.Toulouse. deecembre 1992.

المواقع الالكترونية:

1. www.BADR-BANK.DZ CONSULTE LE:08/01/2013

قائمة
الملاحق

الملحق رقم: 01

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة المسيلة

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم : علوم التجارية

بعد التحية

إستبيان البحث

يشكل هذا البحث جزءا من الدراسة التي سيجريها الباحث للحصول على شهادة ماستر من خلال مذكرته بعنـــوان :**< دور التوريق في زيادة ربيحية البنوك التجارية >**

هذا إستبيان في إطار بحث عملي الرجاء الاجابة على كل الأسئلة بكل موضوعية وثق أنها لن تستخدم سوى لغرض البحث مع إحتفاضنا بالسرية التامة للمعلومات التي ستتحصل عليها والتي تقتضيها جوانب البحث هدفنا إثراء البحث العلمي وفهم بعض الظواهر في البنوك التجارية لا غير

شاكرين لكم تعاونكم

من إعداد الطالبة :

- تومي ذهبية

تحت إشراف

أ- قر ين علي

البيانات الشخصية

1- الجنس

ذكر	
أنثى	

2- المستوى التعليمي

بدون مستوى	
إبتدائي	
متوسط	
ثانوي	
جامعي	

3- الوظيفة

فلاح	
تــاجر	
موظف	
مهن أخرى	

أسئلة حول متغيرات الدراسة

المحور الأول : التوريق يزيد من القدرات التمويلية للبنوك التجارية

الرقم	العبـــــارات	غير مواقف بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية التكوين المستمر لموظفيه ليتسنى لهم الاحاطة الشاملة والدقيقة بجملة تقنيات التوريق الجديدة					
2	تتماشى الأهداف الإقتصادية لتوريق مع مبادرة بنك الفلاحة والتمنية الريفية					
3	أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤهل لمعالجة مختلف تقنيات التوريق					
4	يساهم التوريق في دفع عجلة تنمية قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث القدرات المالية					
5	نجاح التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ناتج عن الشركة الفيدرالية لقروض الإسكان العقاري					
6	إن البنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على إستيعاب الكم الهائل من عمليات التوريق					

7	يتأثر التوريق بسير الحسن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية					

المحور الثاني:التوريق يساهم في التقليل من حاجة البنوك الجزائرية للأموال الخاصة

8	يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية التوريق داخل الميزانية والتوريق خارج الميزانية					
9	إن تطور الأساليب القانونية لنقل ملكية الأصول للمصدر له أثر على عمليات التوريق					
10	إن استخدام الأساليب القانونية بإستعمال الطرق الثلاثة في عمليات التوريق كافية لتجنب أي مخاطر قد تحدث في بنك					
11	يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب القانونية لتحسين أدائه					
12	يعتمد البنك الفلاحة والتنمية الريفية على استراتيجيات ونماذج ودراسات حديثة لتحسين أدائه					
13	ساعدت القوانين والتشريعات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تسهيل عمليات التوريق					
14	إن الضمانات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافية لتغطية مخاطر عملية التوريق					
15	إن منتجات عمليات التوريق كافية لتغطية مخاطر الائتمان					

16	في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر زيادة في أرباحها بسبب عمليات التوريق والتي ترجع الى زيادة دعم القروض العقارية					

المحور الثالث : توجد علاقة بين التوريق و زيادة ربيحية البنوك التجارية

17	يساهم التوريق في زيادة ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية					
18	إن أنواع الربحية التي يتعامل بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافية لاتمام عمليات التوريق					
19	إن النظريات الربحية التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لها القدرة على معالجة مخاطر عملية التوريق					
20	تؤثر مساهمة الموجودات والمطلوبات في الربحية على زيادة حدة المنافسة بين البنوك					
21	يواكب بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير الربحية في الوقت الراهن بشكل عادي لزيادة ارباحه					
22	إن نسب الربحية لها دور في زيادة أرباح بنك الفلاحة والتنمية الريفية					
23	إن نسب الربحية التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافية لزيادة عمليات التوريق					
24	يؤثر التوريق في زيادة ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل ايجابي					
25	تعد الطرق والأساليب التوريق التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية سبب في زيادة ارباحه					

26	**تعبر ضمانات التوريق كافية لزيادة ربيحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية**					
27	**يعتبر إستخدام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتوريق سبب في زيادة أرباحه بشكل عادي في الوقت الراهن**					

الملحق رقم : 02

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,944	27

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q1	30	3,1000	1,15520	,21091
q2	30	3,0333	,85029	,15524
q3	30	3,0000	,74278	,13561
q4	30	3,2000	1,03057	,18815
q5	30	3,1000	,95953	,17518
q6	30	2,8333	1,17688	,21487
q7	30	2,9000	,95953	,17518
q8	30	2,8667	,68145	,12441
q9	30	2,8667	,86037	,15708
q10	30	2,9333	,69149	,12625
q11	30	3,3333	,88409	,16141
q12	30	3,2667	1,04826	,19139
q13	30	3,1333	,89955	,16424
q14	30	3,1333	,81931	,14958
q15	30	3,0667	1,11211	,20304
q16	30	3,1333	,89955	,16424

q17	30	3,1333	,93710	,17109
q18	30	3,1333	,89955	,16424
q19	30	3,0333	,61495	,11227
q20	30	2,8333	,69893	,12761
q21	30	3,1333	,81931	,14958
q22	30	3,3333	,88409	,16141
q23	30	3,4000	1,03724	,18937
q24	30	3,2667	1,25762	,22961
q25	30	3,1667	1,05318	,19228
q26	30	3,1000	,95953	,17518
q27	30	3,2333	,93526	,17075
m1	30	3,0238	,72658	,13265
m2	30	3,0815	,53640	,09793
m3	30	3,1606	,69056	,12608
mm	30	3,0988	,59739	,10907

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q1	14,698	29	,000	3,10000	2,6686	3,5314
q2	19,540	29	,000	3,03333	2,7158	3,3508

q3	22,122	29	,000	3,00000	2,7226	3,2774
q4	17,007	29	,000	3,20000	2,8152	3,5848
q5	17,696	29	,000	3,10000	2,7417	3,4583
q6	13,186	29	,000	2,83333	2,3939	3,2728
q7	16,554	29	,000	2,90000	2,5417	3,2583
q8	23,041	29	,000	2,86667	2,6122	3,1211
q9	18,250	29	,000	2,86667	2,5454	3,1879
q10	23,235	29	,000	2,93333	2,6751	3,1915
q11	20,651	29	,000	3,33333	3,0032	3,6635
q12	17,069	29	,000	3,26667	2,8752	3,6581
q13	19,078	29	,000	3,13333	2,7974	3,4692
q14	20,947	29	,000	3,13333	2,8274	3,4393
q15	15,104	29	,000	3,06667	2,6514	3,4819
q16	19,078	29	,000	3,13333	2,7974	3,4692
q17	18,314	29	,000	3,13333	2,7834	3,4833
q18	19,078	29	,000	3,13333	2,7974	3,4692
q19	27,017	29	,000	3,03333	2,8037	3,2630
q20	22,204	29	,000	2,83333	2,5723	3,0943
q21	20,947	29	,000	3,13333	2,8274	3,4393
q22	20,651	29	,000	3,33333	3,0032	3,6635
q23	17,954	29	,000	3,40000	3,0127	3,7873
q24	14,227	29	,000	3,26667	2,7971	3,7363
q25	16,469	29	,000	3,16667	2,7734	3,5599
q26	17,696	29	,000	3,10000	2,7417	3,4583
q27	18,936	29	,000	3,23333	2,8841	3,5826
m1	22,795	29	,000	3,02381	2,7525	3,2951

m2	31,465	29	,000	3,08148	2,8812	3,2818
m3	25,068	29	,000	3,16061	2,9027	3,4185
mm	28,411	29	,000	3,09877	2,8757	3,3218

Correlations

		mm	m1	m2	m3
mm	Pearson Correlation	1	,841**	,935**	,967**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
m1	Pearson Correlation	,841**	1	,648**	,703**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	,935**	,648**	1	,915**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	,967**	,703**	,915**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		m1	m2	m3
	N	30	30	30
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,0238	3,0815	3,1606
	Std. Deviation	,72658	,53640	,69056
Most Extreme Differences	Absolute	,200	,151	,131
	Positive	,200	,083	,112
	Negative	-,178	-,151	-,131
	Kolmogorov-Smirnov Z	1,095	,825	,718
	Asymp. Sig. (2-tailed)	,182	,503	,680

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور التوريق في زيادة ربحية البنوك التجارية، حيث ركزت على إبراز تقنية التوريق وعلاقتها بزيادة ربحية البنوك التجارية، وهذا بالتطبيق على عينة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنطقة المسيلة.

ومنه فإن التوريق يوفر السيولة النقدية للبنوك التجارية، ويقلل من المخاطر الائتمانية من خلال اكتتاب عدد كبير لشراء السندات.

الكلمات المفتاحية: التوريق، الربحية، البنوك التجارية.

ABSTRACT:

This study examined the role of securitization in increasing the profitability of commercial banks, where she focused on highlighting the securitization and its relationship to technology to increase the profitability of commercial banks, and this application on a sample of Agriculture and Rural Development Bank gas area.

And from the securitization it provides liquidity to commercial banks, and reduce the credit risk through underwriting a large number of bond buying.

Key words: securitization, profitability, commercial banks.